



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية التاسعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الخميس 08 نوفمبر 2001

فهرس

* تقديم بيان السياسة العامة للحكومة.

محضر الجلسة العلنية الواحدة والعشرين المنعقدة

يوم الخميس 08 نوفمبر 2001 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد علي بن فليس رئيس الحكومة وأعضاؤها.

وتثبتت القائمة الأولية وجود عدد هام من الراغبين في التدخل لذلك قد تخضع البرمجة لبعض التغييرات سوف نخبركم بها في حينها. ودون إطالة، أجدد الترحيب بالسيد رئيس الحكومة والطاغم الوزاري وأمكن السيد رئيس الحكومة من أخذ الكلمة.

السيد رئيس الحكومة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الكريم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،
السادة أعضاء الحكومة،

أقف أمام مجلسكم الموقر بقلب ملؤه الفرح والسرور في هذه المناسبة الطيبة التي تكرر قاعدة دستورية ثمينة، لأنها تفسح المجال أمام النقاش البناء حول الشؤون التي يتوقف عليها نمو بلادنا وازدهارها.

إنها المرة الثالثة التي أقف أمام مجلسكم الموقر في ظرف قصير نسبياً، وأنا واع كل الوعي أن التدخل مراراً وتكراراً أمام نفس الحضور الكريم يحمل في طيه أكثر من صعوبة.

افتتحت الجلسة في الساعة التاسعة والدقيقة الثامنة والخمسين صباحاً

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيد رئيس الحكومة وطاغمه الحكومي، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة تقديم الحصيلة السنوية للحكومة، ثم يتبع بالنقاش العام. إذن المناسبة اليوم مناسبة غير عادية، فقبل سنة بالتحديد صادق مجلسنا على برنامج الحكومة وتعني هذه المصادقة أيضاً المشاركة والمتابعة في مفهوم كل واحد منكم وها نحن نلتقي بعد مرور سنة وقد طلب السيد رئيس الحكومة مشكوراً بأن تتم المناقشة في الموعد المحدد ولكن لاعتبارات تتعلق بترتيب الأولويات في مجال تقديم قانون المالية، الذي يعتبر جزء من نقاش عمل الحكومة، ارتأينا تقديم دراسة هذا القانون. وملتقي اليوم للاستماع إلى بيان السياسة العامة، واعتباراً من يوم السبت إن شاء الله سوف نشرع في النقاش.

جهودنا لكي يبقى بلدنا على الطريق الذي اختاره بمطلق الحرية لإرساء استقراره والتوفر على الشروط التي تمكنه من الرقي والعصرية.

ويمثل هذا الشعور بالمسؤولية العالي الدرجة أحد المقومات الجوهرية لشخصيتنا الوطنية، وقد عرف شعبنا على الدوام وعبر فترات تاريخه العريق كيف يصونها ويتخذها درعاً واقياً للصمود أمام الأحداث العصبية التي عاشها وما يزال يقاسي أحياناً سوء مغبتها.

وهكذا، فإن طريق التجدد الذي سلكه الشعب الجزائري يعكس وعيه الراسخ بمصالحة العليا ويجسد تطلعاته العميقة إلى العيش في كنف الوئام والسلام، فهو يجد كامل فحواه في انضمامه إلى عملية التجديد الوطني وكفاحه الحازم ضد الإرهاب.

ومعنى هذا أن التحاق شعبنا بركب التاريخ المعاصر، والإمكانيات المتاحة له بوضع بصماته على التطورات المتدفقة ليحسن التحكم في مصيره المشترك، ينسجم مع عزم الحكومة الواعي على استعادة الاستقرار السياسي والحفاظ على الأمن وتوفير الظروف المواتية لتنمية شاملة ومستدامة.

إن قدرة بلادنا على رفع التحديات مهما كانت معقدة وصعبة، هي اليوم نفيسة أكثر مما مضى لأن تطور الوضع الدولي يحمل في طيّه نصيبه من الصعوبات والتقلبات.

وهذا معناه أيضاً أنه يتعين على الجزائر، اليوم أكثر من أي وقت مضى، التحلي بالحيطّة والعزم الراسخ على توسيع طاقة عملها والمضي قدماً نحو الأهداف التي سطرته لنفسها ولن يتسنى لها ذلك إلا بالحفاظ على وحدة صفوفها وعلى الإطار الديمقراطي الذي رسمته لنفسها. وفي هذا المنظور، تشكل مساهمة جميع قوى الأمة في عملية التجديد مطلباً قوياً يعد من بين شروط نجاح برنامج الحكومة.

لكنني أعلم أيضاً أن مجلسكم في معظمه قد تتبع عن كذب عمل الحكومة، وأن التطرق إلى هذا العمل اليوم على إثر السنة المالية الأولى لن يكون عقيماً، بل وسيشكل هذه المرة أيضاً مناسبة لتبادل الآراء ووجهات النظر بين البرلمان والحكومة في نقاش غني، مثمر وبناء.

إنّها لفرصة سانحة أستعرض فيها معكم اليوم، بمناسبة بيان السياسة العامة، الوضع العام للبلاد موضحاً فحوى المسعى الذي انتهجته الحكومة والآفاق التي ترمي إليها الأعمال التي باشرتها في شتى مجالات الحياة الوطنية.

فالمسعى الذي اعتمده الحكومة، والقائم على أساس التجنيد الأمثل لكافة الطاقات الظاهرة والكامنة التي تزخر بها بلادنا، يعكس إيمانها الراسخ بقدرة الجزائر على المضي قدماً وبخطى ثابتة في طريق التجدد والتقويم الوطني.

يستمد هذا المسعى وكذا الأعمال المنبثقة عنه، فحواه وتوجيهه وتناسقه من برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي شرع الطاقم الحكومي الذي أتشرف بقيادته، في تنفيذه بالقدر اللازم من الجدية والعزم في ضوء الأهداف الرئيسية المسطرة، وهي استعادة الوئام المدني، وتوطيد سيادة القانون، والنهوض باقتصاد بلادنا بصورة مستدامة، وقد اتخذنا نبراساً في عملنا هذا قاعدة التشاور والبحث المستمر عن الإجماع حول جُلّ القضايا ذات المصلحة الوطنية.

إن مثل هذه المقاربة وجدت أكبر دليل علني عليها في النقاش الذي تلى تدخلني أمامكم في السادس والعشرين من شهر جوان الماضي بمناسبة الأحداث الأليمة التي شهدتها بعض ولايات البلاد. فبصرف النظر عن التباينات في الطرح أو التحليل، وهي بديهية، أبرز ذلك النقاش رغبتنا القوية المشتركة في وضع اختلافاتنا جانبا وضم

ومن المنتظر أن يترتب على إنجاز الأعمال المبرمجة ارتفاع في حجم المصاريف إلى عشرين (20) مليار دج عام 2004، أي عند حلول أجل الفترة الخماسية.

ورغم ضعف القوة العدديّة لسلك القضاة، فضلت الحكومة تشجيع الكفاءة عن طريق التخصص ورفعت مدة التكوين من سنتين إلى ثلاث سنوات انطلاقاً من سنة 2000. وتم توسيع سياسة رفع التأهيل هذه إلى مستخدمي كتابة الضبط.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، منحت عناية خاصة لتشكيل حظيرة سكنات وظيفية لفائدة القضاة زودت بستمائة (600) وحدة سكنية سنة 2000 و900 وحدة أخرى سنة 2001، وذلك قصد تحسين وضمان وجودهم على مستوى الجهات القضائية. وتتواصل في هذا المنظر عملية بناء نزل لاستقبال قضاة المحكمة العليا ومجلس الدولة التي شرع في تنفيذها نهاية سنة 2000، وتتواصل هذه الأشغال في ظل احترام الآجال المحددة لها.

أما بخصوص الهياكل القاعدية، فقد تم تدشين خمسة مجالس قضائية جديدة (غليزان، إيزي، غرداية، بومرداس وبرج بوعرييج) وذلك تزامناً مع تقدم أشغال بناء قصرين للعدالة بكل من باتنة وسكيكدة ومقر جديد لمجلس قضاء الجزائر العاصمة بالحامة. هذا من جهة ومن جهة أخرى، فقد تم ترميم عشرة (10) مجالس قضائية والمحاكم التابعة لها، وتزويدها بالتجهيزات الضرورية خلال سنة 2001، وستتواصل هذه العملية خلال السنوات الثلاث القادمة قصد التكفل بجميع الجهات القضائية.

هذا، وقد بذلت مجهودات متعددة الاتجاهات بخصوص الشبكة الخاصة بالسجون التي استفادت من إحدى عشر (11) مؤسسة جديدة أو مرممة تتوزع على كافة التراب الوطني بهدف تهذيب ظروف السجن وأنسنتها.

ويجري من صوب آخر، تنفيذ سياسة لامركزية التسيير

وإلى جانب أهدافه الخاصة، يندرج هذا البرنامج في إطار حركية شاملة يرتقي فيها الحوار والتشاور إلى رتبة منهج عمل، ذلك أن الحكومة، إيماناً منها بفضيلة التشاور، ظلت على الدوام صاغية إلى المجتمع والمواطنين، من أجل الإتيان بالأجوبة الأكثر تناسباً مع حاجاتهم وتطلعاتهم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

صادقت الحكومة، من منطلق هذه الرؤية، في شهر أكتوبر 2000 على خطة العمل الرامية إلى تجسيد نتائج اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، التي كانت قد سلمت تقريرها النهائي إلى السيد رئيس الجمهورية في شهر جوان 2000.

وتقوم خطة العمل هذه -خماسية التطبيق- على مسعى ينشد الدوام من خلال تزويد العدالة بالوسائل البشرية والمادية الضرورية لأداء مهامها، وتكثيف الإطار التشريعي والتنظيمي تعزيزاً لسيادة القانون واستجابة لانشغالات المواطنين، وقد تفضل مجلسكم الموقر بدراسة وإقرار قوانين عديدة تندرج في إطار هذه المقاربة الإصلاحية بالذات.

طرح في الدورات الثلاث الأخيرة لغرفتي البرلمان، على بساط الدراسة خمسة وعشرون (25) قانوناً يهدف إلى تكثيف التشريع الساري المفعول في مختلف المجالات مع التغييرات العميقة التي تعرفها بلادنا، لاسيما بهدف توطيد سيادة القانون ووضع أدوات اقتصاد السوق.

أما بخصوص تعبئة الوسائل البشرية والمادية، فقد بذلت السلطات العمومية جهوداً مالية معتبرة من خلال رفعها الاعتمادات المالية المرصودة لقطاع العدالة التي انتقلت من عشرة (10) ملايين دج سنة 1999 إلى ما يقارب ستة عشر (16) مليار دج لسنة 2002، أي بزيادة قدرها 60٪ على مدى ثلاث سنوات.

ممارسة الحقوق المدنية والسياسية المضمونة دستوريا، سواء في مجال حرية التعبير أو في إقامة الشعائر الدينية.

عكفت الحكومة إلى جانب هذه السلسلة الأولى من التعديلات المستعجلة، ابتداء من شهر ديسمبر 2000 على الملفات الخاصة بإصلاح أربعة قوانين قضائية. وشكلت لهذا الغرض لجنتين، أولاهما مكلفة بالمجال المدني وثانيهما مكلفة بالمجال الجنائي، تتكونان من قضاة ومحامين وأساتذة جامعيين. وقد فرغت هاتان اللجنتان من تحليل النصوص السارية وحصر نوع التعديلات الواجب إدخالها بالتشاور مع جميع القطاعات المعنية.

وستعرض مشاريع إصلاح القانون المدني، قانون العقوبات، قانون الإجراءات المدنية وقانون الإجراءات الجزائية على البرلمان خلال سنة 2002، وذلك بعد عرضها على الحكومة لدراستها والموافقة عليها.

وفيما يخص موضوع القوانين المنظمة لبعض المهن القضائية، تجرى الآن مشاورات بين الحكومة والمعنيين بالأمر بهدف تعديل النصوص التشريعية التي تنظم على التوالي القوانين الأساسية للقضاة، المحامين، الموثقين، المحضرين القضائيين والخبراء القضائيين. كما أنها شرعت، بالموازاة مع ذلك، في دراسة كيفية تعديل قانون تنظيم السجون وإعادة تربية المساجين.

وغني عن القول أن الجهود المبذولة في هذا المجال ينبغي أن تكون ثابتة ومستمرة لكي يكتسي إصلاح العدالة طابع الديمومة، ذلك الإصلاح الذي يعتبر من الركائز الأساسية التي تعزز سيادة القانون وتدعمها، ليس من حيث بعده الإنساني فقط وإنما من حيث الإطار التشريعي الذي يقيمه أيضاً.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،

الإداري والمالي للجهات القضائية والمؤسسات العقابية. وأنشئ في هذا السياق، منصب الأمين العام للمجلس القضائي وعين الأمناء العامون لثمانية وعشرين (28) مجلساً قضائياً من بين المجالس الستة والثلاثين الموجودة. وستسمح هذه العملية، التي ستُكتمَل في السنتين القادمتين، بضمان استقلالية في التسيير. كما أنها ستساهم في إضفاء المزيد من العقلانية والنجاعة في استعمال الوسائل.

وفيما يتعلق بتحسين الخدمات المقدمة للمتقاضين، تهدف الإجراءات المتخذة إلى تقريب العدالة من المواطن لاسيما عن طريق:

* دعم استقلالية القضاء من خلال تخلي الإدارة المركزية عن النشاط القضائي، ورفع القدرة على معالجة الملفات القضائية، ورفع عدد القضاة في النيابة العامة ومكاتب التحقيق، وتعزيز الضمانات الممنوحة للمتقاضين في مجال الحجز تحت النظر الذي أضحي خاضعاً لرقابة السلطة القضائية؛

* تيسير تسليم الوثائق الإدارية من قبل الجهات القضائية بفضل توسيع استعمال الإعلام الآلي،
* تهذيب نظام السجون وأنسنته من خلال تزويد السجون بالوسائل الإعلامية والترفيهية، ودعم سياسة التكوين قصد تحضير السجناء لإعادة إدماجهم في المجتمع،
علماً أن قرابة 2000 مسجون يزاولون التكوين في مجالات مختلفة.

فيما يخص تكييف الإطار التشريعي، لاسيما إصلاح القوانين القضائية، فإن التعديلات التي حظيت بمصادقة البرلمان عليها ترمي إلى ثلاثة أهداف متكاملة، هي:

* دعم احترام الحريات بتطبيق مبدأ قرينة البراءة، وإزالة الطابع الجنائي عن أعمال التسيير والتنصيص على مبدأ جبر الضرر الناتج عن الخطأ القضائي.

* السهر على التطبيق الفعلي لقرارات العدالة التي تكتسي قوة الشيء المقضي فيه.

* وأخيراً حماية المجتمع من أي تجاوز قد يحدث أثناء

وسيشترك البرلمان عن كثب في هذا المسعى، بطبيعة الحال، حيث سيتم إعلامه، بانتظام، بسير مختلف مراحل تجسيد هذا العمل المترامي الأطراف، والذي سيفضي طبعاً إلى مشاريع قوانين تعرض لاحقاً على مجلسكم الموقر.

وفي غضون ذلك، سيتمحور برنامج الأعمال ذات الأولوية، الذي تم الشروع فيه في إطار تنفيذ برنامج الحكومة في مجال تحديث الإدارة العمومية، حول محورين أساسيين يمثل أولهما في تكييف الإدارة مع متطلبات الساعة ومع مهامها الجديدة، ويتمثل ثانيهما في رد الاعتبار إلى الإدارة والمرفق العام المحلي قصد الاستجابة لشتى تطلعات المواطنين في هذا المجال.

من جهة أخرى، وفضلاً عن نشاطات التكوين المنظمة لفائدة موظفي وأعوان البلديات، والتي شملت في مرحلة أولى 250 أمينا عاما بلديا تم تكوينهم في مجال الإدارة والتسيير، شرعت الحكومة في توظيف 1.500 مهندس ومهندس معماري لفائدة الدوائر والبلديات ليتولوا المتابعة الميدانية لإنجاز مختلف المشاريع المسجلة لفائدة الجماعات المحلية بعنوان برامجها التنموية.

في مجال الأمن والنظام العام، ورغم الهدوء الملحوظ في بلادنا على إثر القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني، فقد تم الإبقاء على الترتيبات الوقائية. هذا ويتم، بانتظام، لفت انتباه الولاة ومصالح الأمن إلى ضرورة التحلي بالصرامة واليقظة في تطبيق هذه الترتيبات الوقائية تطبيقاً مستمراً من أجل دعم حماية وأمن الأشخاص والأماكن على وجه الخصوص.

وفي السياق نفسه، اتخذت تدابير لدعم وتحديث سلكي الحرس البلدي والحماية المدنية.

أما فيما يخص مجال التنمية، فقد تمثلت الأعمال التي شرع فيها في تطوير سياسة تهدف إلى تحريك نشاطات البلديات قصد تحسين الإطار المعيشي للمواطنين. وبهذا الصدد، أوليت عناية خاصة للتنسيق بين مختلف

في إطار الإصلاحات التي بادرت بها السيد رئيس الجمهورية في مجالات هامة من الحياة الوطنية، تجدر الإشارة على وجه خاص إلى تنصيب لجنة إصلاح هيكل الدولة ومهامها يوم 25 نوفمبر 2000. ويدل إشراف السيد رئيس الجمهورية شخصياً على تنصيب هذه اللجنة على الأهمية البالغة التي تكتسيها المهمة المسندة إليها والتي تندرج في إطار رؤية شاملة ومستقبلية تستهدف الاستجابة للمتطلبات التي يفرزها تطور المجتمع الجزائري من جهة، وتكريس اختيارنا الأساسي والحازم من أجل مجتمع ديمقراطي قوامه الحريات الفردية والجماعية من جهة أخرى.

وعلى إثر انتهاء أشغالها، قدمت لجنة إصلاح هيكل الدولة سلسلة من التوصيات والمقترحات الرامية إلى إصلاح هيكل الدولة ومؤسساتها على أساس دراسات وتحليل مستقصية ومستفيضة مبنية على المحاور الرئيسية الآتية:

* توضيح مهام الإدارة المركزية وتحديدها توجيهاً للتنسيق والانسجام بين أنشطتها وضماناً لاستقرار شتى القطاعات؛

* ترسيخ اللامركزية واللامركزية من خلال تعميق الديمقراطية وتوسيع المسؤولية المحلية؛

* تحديث المؤسسات العمومية ووضع سياسة جديدة للتوظيف العمومي تقوم على أساس تجميع الموارد البشرية، والطابع المرن لقوانينها الأساسية وتحديث طرق تسيير المستخدمين؛

* إعادة الثقة ما بين الدولة والمواطن من خلال تهذيب تسيير الشؤون العامة، واعتماد الشفافية والإنصاف والمساواة في استخدام المرفق العام.

إن هذه التوصيات والمقترحات هي حالياً قيد الدراسة على مستوى الحكومة قصد إعداد استراتيجية عملية تعتمد على برنامج عمل مضبوط المحاور والأهداف، وفقاً للقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء المخصص لهذا الملف.

بالنسبة إلى العملات الأساسية.

وبفضل هذه الظروف الملائمة نسبيا يسجل النشاط الاقتصادي سنة 2001 كما في السنتين السابقتين، تطورا إيجابيا معتدلا ويعود هذا التطور إلى الموسم الفلاحي الجاري، الذي يعد أحسن من موسم السنة الماضية، وإلى النمو الإيجابي، في حقل الصناعة، على العموم، والاستقرار النسبي في قطاع المحروقات.

ومن المنتظر أن يستقر تراوح الدليل القياسي لأسعار الاستهلاك، الذي بلغ نسبة 0,3٪ سنة 2000، وحوالي 3,3٪ هذه السنة. ومن المرتقب أيضاً أن يسجل اقتصادنا في ختام سنة 2001 نمواً من حيث الحجم بنسبة 3٪ مقارنة بسنة 2000.

كما أخذت التوازنات المالية الخارجية تتحسن تدريجياً خلال سنة 2001 بفضل ارتفاع مستوى الإيرادات الناجمة عن تصدير المحروقات.

وبلغت احتياطات الصرف نهاية شهر أكتوبر 2001 مستوى قياسياً بمبلغ 18 مليار دولار، وهو ما يمثل أكثر من 18 شهراً من الاستيراد للسلع والخدمات.

وقد سمحت سياسة تقليص المديونية الخارجية التي انتهجتها الحكومة بتخفيض جاري هذه المديونية مما انعكس إيجابياً على خدمة الديون.

وقد تميزت المالية العمومية في ختام سنة 2001، برصيد إجمالي سلبي قدره 25,5 مليار دج. إن الرصيد الإجمالي للخزينة، بما في ذلك تسديدات أصل الديون العمومية، الذي يعد سلبياً بمبلغ 251 مليار دج ستتم تغطيته بالموارد المتوفرة في صندوق ضبط المداخيل الذي بلغ 232 مليار دج نهاية سنة 2000. ومن المتوقع أن يسجل هذا الصندوق نهاية السنة المالية 2001 رصيداً إيجابياً.

النشاطات القطاعية، بغية ضمان تنمية محلية منسجمة عن طريق المخططات البلدية للتنمية والمخططات القطاعية للتنمية خاصة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن الاعتمادات المالية المرصودة بعنوان المخططات البلدية للتنمية قد انتقلت من 20 مليار دج سنة 2000 إلى 36,1 مليار دج سنة 2001، وأنها تقدر بسبعة وثلاثين (37) مليار دج في قانون المالية لسنة 2002، أي بزيادة تناهز 80٪. إن هذه الاعتمادات تشمل أربعة (4) ملايين دج الممنوحة بعنوان القسط الأول لسنة 2001 من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

وفي الأخير، فإن إصلاح قانوني الولاية والبلدية الذي يرد ضمن أهداف برنامج الحكومة هو حالياً في مرحلة الصياغة النهائية. وسيأخذ إعدادهما بعين الاعتبار التوصيات التي وافقت عليها لجنة إصلاح هيكل الدولة ومهامها.

سيادة الرئيس المحترم،
حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،
أود، قبل التطرق إلى الأعمال المنجزة في مجال التنمية الاقتصادية، أن أعرض عليكم بعض المعطيات الخاصة بتطور المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية والتعليق التي تثيرها.

استفاد الاقتصاد الوطني خلال سنة 2001، وكذلك كان الحال سنة 2000، من تطور العوامل الخارجية الحاسمة للتوازنات الشاملة، تطورا مشجعاً نسبياً، وهكذا، فإنه من المنتظر أن يبلغ معدل سعر البترول الخام 25 دولاراً للبرميل على مدى سنة 2001، شريطة أن يستقر هذا المعدل في الثلاثي الأخير من هذه السنة (2001) في حدود 21 دولاراً، علماً أن هذا المعدل قد بلغ 28,6 دولاراً سنة 2000، أي بانخفاض قدره 12,5٪، وهذا بالإضافة إلى استقرار نسبة الصرف للدينار الجزائري

الأبعاد التي تعيشها البلاد. وأمام حجم الاحتياجات ومداهها، لا بد من رفع المصاريف العمومية بغية تشمين طاقتنا الاقتصادية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية بصورة منتظمة ومستديمة.

يتمحور هذا البرنامج الذي يمتد من سنة 2001 إلى سنة 2004 والذي تم الشروع في تطبيقه ميدانيا حول أعمال موجهة إلى تحريك النشاطات الفلاحية والصيد البحري ودعم المرافق العمومية في مجالات الري والمنشآت القاعدية وتحسين الإطار المعيشي وكذا التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية.

وترتكز هذه الأعمال على مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى الإصلاح المؤسساتي وإلى دعم المؤسسات الاقتصادية.

إن الموارد المالية الضرورية للشروع في الأعمال المعتمدة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001 قد تمت تعبئتها في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2001 في حدود مبلغ 86 مليار دج.

السيد الرئيس المحترم،
حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،
تمنح إشكالية الإصلاحات الاقتصادية التي يعالجها برنامج الحكومة مكانة الصدارة لحماية الشغل وديمومة المؤسسة وإعادة الاعتبار إليها وإسهامها في الإنعاش الاقتصادي.

وترمي جهودنا إلى جعل اقتصادنا يسير بمرونة أكثر، سيما جهازنا الإنتاجي، لتمكينه من مواجهة التحديات التي ينطوي عليها الاقتصاد المتفتح.

لهذا الغرض، حرصت شخصيا على الإسراع في توفير الشروط التي تجعل المؤسسة العمومية الاقتصادية قادرة على ضمان استمرارها من خلال قدرتها على الدخول في تحالفات. هكذا وفي هذه اللحظة التي أتناول فيها الكلمة أمام مجلسكم الموقر، فقد الشراكة مع الشركة القابضة

والجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن مصاريف التجهيز انتقلت من 280 مليار دج سنة 1999 إلى 503 مليار دج سنة 2001 أي بزيادة تناهز 80٪.

وفي الأخير، فإن الأحداث التي وقعت يوم 11 سبتمبر 2001 استرعت انتباه الحكومة وحملتها على إنشاء لجنة للسهر الإستراتيجي لدى وزارة المالية وهي لجنة تتولى متابعة تطور الاقتصاد على الساحة الدولية وحصر ضوابط التقدير وتحديدتها في كنف الموضوعية التامة. وفي حالة ارتسام انعكاسات سلبية لهذه الأحداث على الاقتصاد الوطني، فإن هذه اللجنة هي التي ستقترح على الحكومة إجراءات التسوية اللازمة، سيما على مستوى الميزانية.

السيد الرئيس المحترم،
حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،
إذا كانت وضعية البلاد على الصعيد الاقتصادي الكلي مرضية نوعاً ما في ضوء المؤشرات التي ذكرتها، فإن معدل النمو المقدر بنسبة 3٪ رغم الظرف البترولي الملائم يبقى ضئيلاً بالنسبة إلى احتياجات المواطنين الملحة.

وبالفعل، فإن تراكم الاحتياجات غير المستجابة، سيما في مجال الشغل والتجهيزات والسكن، يتطلب تدابير إضافية إلى تلك المقدمة من خلال تطبيق برنامج التجهيز في إطار قانون المالية لسنة 2001.

وهذه التدابير الإضافية مضمنة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي عبأ 525 مليار دج، والذي ينشد ثلاثة أهداف مترابطة هي:

* وضع حد لمفارقة غريبة تجمع بين مؤشرات مالية كلية ممتازة من جهة، ووضعية اجتماعية اقتصادية عصيبة من جهة أخرى،

* إنشاء الظروف السانحة لتوطيد مسار الإصلاح الاقتصادي،

* وأخيرا، تقديم إجابات لتطلعات المواطنين المشروعة وهي إجابات طالما أجلت بسبب آثار الأزمة المتعددة

الأفضلية للأهداف المتعلقة بحماية الشغل والنشاطات وإدخال التكنولوجيات وتشمين الاستثمارات التي تم إنجازها. كما حرصت على تعجيل استكمال مشاريع الشراكة الأخرى في مختلف مجالات النشاط بحيث سيتم تجسيد حوالي 12 مشروعاً منها قبل نهاية سنة 2001 بما فيها القطاع المصرفي.

وقد قامت الحكومة علاوة على التكفل بالصعوبات المرتبطة بسير ودعم مؤسسات الأجراء وعجز المؤسسات المحليّة، بوضع صندوق شراكة-خصخصة الموجه إلى مرافقة الأعمال المقررة في هذا المجال وتهيئتها.

وتجدر الإشارة أيضاً في هذا السياق، إلى الجهود المبذولة من قبل الحكومة خلال سنة 2001 للتكفل بديون المؤسسات (العمومية والخاصة) المستحقة على الإدارة ومتفرعاتها.

وقد أفضت الإجراءات المطبقة -خاصة- إلى تطهير كل الديون الخاصة بميزانية التجهيز تقريباً والمقدرة بمبلغ 13 مليار دج، مما ساهم في تحسين خزينة المتعاملين الاقتصاديين المعنيين، سواء كانوا متعاملين عموميين أو متعاملين خواص.

السيد الرئيس المحترم،
حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،
نظراً إلى الانشغالات والأهداف السالفة الذكر، جاء الأمران الخاصان بتطوير الاستثمار وتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصخصتها اللذان صادق عليهما، مجلسكم الموقر لإتمام وتعزيز أدوات عملنا في المجال الاقتصادي. ويهدف النصان، بالفعل، إلى دعم الظروف الكفيلة بضمان الإنعاش الاقتصادي وديمومة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. فقد أصبحت آفاق الشراكة-الخصخصة الآن مكرسة قانوناً كعمل استثماري.

الهندية " أل.أن.أم " (LNM) عملية فعلية من خلال إنشاء شركتين هما:

* إيسبات (ISPA) عناية المكونة من عشرة (10) فروع لشركة سيدار بما فيها الحجار،

* وإيسبات (ISPA) تبسة المكونة من مناجم الحديد ببوخضرة والونزة، وإلى جانب الحفاظ على 12000 منصب شغل مباشر ستمكن هذه العملية -من بين آثارها الإيجابية الأخرى- من الحفاظ على حوالي 40000 منصب شغل غير مباشر، وضمان ديمومة نشاط الحديد والصلب خاصة بمضاعفة الإنتاج السنوي.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، ستسمح هذه العملية بترسيخ نشاطاتنا الخاصة بالمناجم وصناعة الحديد في مسار العولمة الزاحفة، من خلال إدراج مركب الحجار للحديد والصلب ضمن التطور العالمي المسجل في هذا المجال، وضمان استمراريته من خلال دمج في أحد المجمعات العالمية الكبرى. وقد سبق لي أن ذكرت أمامكم الجهود الهامة المبذولة من أجل إنقاذ مركب الحجار.

ومن البديهي أيضاً، أن وضعية المؤسسات العمومية الاقتصادية الأخرى، أيّاً كان قطاع النشاط المعني، تتطلب بدورها إجراءات ذات طابع هيكلي تتخطى الحلول العلاجية الظرفية، فالقطاع العام، الذي تقارب قيمة أصوله 22 مليار دولار، يسجل نقصاً هيكلياً في استعمال طاقته الإنتاجية، إذ أن معدل المؤسسات التي تفوق نسبة استغلال طاقتها الإنتاجية 60% لا يزيد عن 38%.

تقدر الاستثمارات اللازمة لإصلاح هذه المؤسسات وتحديثها بمبلغ 132 مليار دج، الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى عمليات الشراكة لتغطية جزء هام منها.

إن هذا الوضع هو الذي دفع الحكومة إلى اختيار مسعى الشراكة-الخصخصة عن دراية وتمكن، مع إعطاء

• تحويل أصول المؤسسات المحلية إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بغية تميمها،
• وضع آلية فعالة للاستفادة من العقار الموجه إلى الاستثمار سيما من خلال تمثيل الهيئات المعنية على مستوى الشباك الواحد اللا مركزي.

وكما هو معلوم لديكم، فإن القانون الجديد يتخلى عن سياسة الإلغاء التلقائي للطابع الضريبي من خلال إعادة تدخل الدولة في تنفيذ الآليات التي من شأنها تسهيل العمل الاستثماري.

ويسمح هذا النص بتكريس الخصخصة كعملية استثمار تستفيد من كل الامتيازات التي يمنحها القانون، وكذا بدعم الاستثمار على أن يكون محدد الأهداف ومطابقاً للأولويات التي يحددها المجلس الوطني للاستثمار المنشأ لهذا الغرض.

يأتي إدماج الخصخصة في حقل الانشغالات المرتبطة بتطوير الاستثمار استجابة لضرورة تميم الأصول الموجودة وتجسيد استراتيجيتنا المتمثلة في اعتبارها لا مجرد نقل للملكية وإنما عمل استثماري بشكل أساسي.

ومن ناحية الضمانات الممنوحة للمستثمرين، فإن الأمر ينص صراحة على كافة الضمانات الكفيلة بتشجيع الاستثمار الأجنبي وهي:

- عدم التمييز بين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم،
- تعويض كل استثمار يكون محل مصادرة إدارية،
- ضمان تحويل رأس المال والمدخيل المترتبة على الاستثمار.

إن إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، والمكلف خاصة باقتراح سياسة لتطوير الاستثمار والسهل على تنفيذها، إنما جاء لتدارك النقائص المسجلة في مجال إعداد السياسات والاستراتيجيات الشاملة في هذا الشأن.

ولهذا المجلس خصوصية من حيث تشكيلته و نمط تدخله

إن خيار نص واحد يُؤطر تسيير وخصخصة المؤسسات العمومية بشكل، لامحالة، تقدما نوعيا بالنظر إلى الإطار القانوني السابق، ذلك لأن هذا الأمر يحدد مكانة القطاع العمومي ويدرجه ضمن مسعى نشيط تهيكلي في كنفه المسؤوليات. كما أنه يدخل المرونة الضرورية على تطبيق برنامج فتح الرأسمال والخصخصة بشكل يسمح بالاستفادة من كل الفرص المتاحة للاقتصاد الوطني.

كما أنه يتيح التسيير الجوّاري للصعوبات التي تعيشها المؤسسات العمومية بإعادة المبادرة الاقتصادية للهياكل الاجتماعية للمؤسسة، وبإعادة المكانة الحقيقية لوظائفها الحيوية أي المردودية، إعادة القابلية للتعامل المصرفي والجدائية للشراكة والخصخصة. وعليه فقد أقيمت 28 شركة لتسيير مساهمات الدولة في شكل شركات بالأسهم موجهة إلى تسيير حوالي 1300 مؤسسة عمومية اقتصادية لحساب الدولة.

وكما تعلمون، فإن الأحكام التنظيمية الواردة في الأمر الجديد تهيكلي الصلاحيات المؤسسية وتعيد توزيعها من خلال تحديدها وتوضيحها لمجال تدخل الدولة كمساهم وكمُنظم. فبتوسيعه لآفاق الشراكة والخصخصة إلى كافة المؤسسات، يقدم النص القانوني الجديد حول رؤوس الأموال التجارية للدولة بدوره، -كما لا يخفى عليكم- عرضاً أكثر وضوحاً للمستثمرين الوطنيين والأجانب، كما أنه يحمل رسالة جلية تخدم الإنعاش الاقتصادي.

فيما يخص مجال الاستثمار، وعلاوة على إنشاء صندوق لدعم ترقيته، تجدر الإشارة إلى أن الأمر الجديد يُنظّم التسهيلات التي طالب بها المستثمرون وهي:

- اللا مركزية في المستوى المناسب، سواء فيما يخص خدمات وكالة تطوير الاستثمار أو الشباك الواحد، لتقريبهم من أصحاب المشاريع والإدارات المعنية بالاستثمار ومن ثمة تشجيع التنمية المحلية من خلال تموضع أكثر وجاهة لمشاريع الاستثمار،

وكذا عدم ملاءمة نمط التسيير الحالي وقدم المنشآت القاعدية في أغلب الأحيان.

وعليه، كان لابد من تحديد إطار مرجعي شامل وتسهيل إجراءات الاستفادة من العقار أو تسويته والبحث عن نظام تمويل ملائم.

وقد استفاد برنامج الإصلاح والتهيئة، منذ سنة 2000، من غلاف قدره 400 مليون دج ممولة من ميزانية الدولة لفائدة 12 منطقة صناعية مبرمجة.

ومن البديهي أن مسألة العقار، التي شكلت إلى حد الآن عائقاً لبعث الاستثمار، تقتضي وضع إطار قانوني جديد يتكفل بكل النقائص والضغوطات المسجلة في هذا الميدان. كما تم الشروع في إعداد نصوص أخرى تتعلق بإنشاء المناطق الصناعية وتسييرها.

وقد قامت الحكومة في مجال ترقية الاستثمار السياحي، بإعداد استراتيجية لتطوير هذا القطاع الذي له صدى إيجابي معتبر لإحداث مناصب الشغل واستحداث الثروة.

تقوم هذه الإستراتيجية أساساً على تنفيذ برنامج عمل واسع يمتد على مدى 10 سنوات؛ وهو برنامج يهدف إلى تنظيم وتنسيق الإطار الكفيل بإضفاء حيوية جديدة على هذا القطاع من خلال توفير كافة الشروط التي من شأنها تشجيع ازدهاره الكامل.

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،

لقد تمحورت أعمال الحكومة المباشر فيها في المجال المصرفي والمالي -أساساً- حول تحديث أنظمة الميزانية وعصرنتها وعصرنة إدارة الجباية وإصلاح المنظومة المصرفية والمالية.

وبخصوص تحديث أنظمة الميزانية، فقد خصصت سنة 2001 لوضع شروط تنفيذ المشروع المعد بمساعدة

تتمثل في قدرته على تقديم توصيات أو اتخاذ القرارات في آجال قصيرة جداً بشكل تشاوري وبالسلطة اللازمة، بشأن السياسات والإجراءات الملائمة لدعم وتشجيع الاستثمارات التي بلغت بعض مشاريعها مرحلة متقدمة (كمصنع الأسمت بالمسيلة، ومصنع إنتاج العجلات المطاطية ومشروع الحديد والصلب في منطقة جنجن ومشاريع سياحية مختلفة وعديدة).

وتعزم الحكومة في هذا الصدد، دعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال نص تشريعي يرمي إلى توجيه ادخار المتعاملين نحو الاستثمار وتعزيز القدرة على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ذلك لأن تطور اقتصادنا سيتأثر -لامحالة- بالدور المحرك الذي سيعهد إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليس من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام وإنما من حيث إنشاء مناصب الشغل أيضاً.

ومن هذا المنظور، فإن إعداد برنامج رفع التأهيل سيتوقف عليه تخصيص الموارد لفائدة المقاولين الذين سيندرجون ضمن منطق البحث عن التنافسية من خلال الشبكات العلمية والتقنية والمهنية والشراكة التي ستتضاعف حتماً نتيجة هذا المسعى الجديد.

إن تحسين الإطار القانوني، لجعله أكثر جاذبية للاستثمار هو أيضاً الهدف المتوخى من قانون المناجم.

وفي السياق نفسه، فإن تكييف النص القانوني الخاص بالكهرباء وتوزيع الغاز عبر القنوات ينم عن حرص الحكومة الدائم على إعطاء المستثمرين رؤية أكثر ووضوحاً.

أما بخصوص العقار الصناعي، فقد أولي لتهيئة المناطق الصناعية و مناطق النشاط اهتماماً خاصاً، وقد أظهرت الفحوص والدراسات الجارية غموضاً في الطبيعة القانونية للأراضي المتخذة أساساً للمشاريع الممنوحة

وبعنوان التشريع والتنظيم في مجال الضرائب، تم اتخاذ إجراءات هامة من شأنها دعم المؤسسات وذلك في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2001 ومشروع قانون المالية لسنة 2002. وتتعلق هذه الإجراءات أساسا بما يأتي:

- إعادة هيكلة الرسم على القيمة المضافة،
 - تخفيض الاقتطاعات (الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني)،
 - إزالة الاحتكار عن تجارة التبغ،
 - وضع نظام ضريبي أكثر تناسبا مع نشاط المهن الحرة.
- وقد تمت على صعيد تنظيم إدارة الضرائب، إعادة هيكلة مصالح المديرية العامة للضرائب وإنشاء هيئة جديدة مكلفة بتسيير الملفات الضريبية لكبريات الشركات.

وتندرج عملية إعادة التنظيم والهيكلية هذه، الرامية إلى تخصص مصالح الضرائب واحترافيتها، ضمن إطار مكافحة التهرب والغش الضريبي.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم رصد غلاف مالي قدره 20 مليار دج لتحديث إدارة الضرائب وهذا في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

وفيما يخص الأملاك الوطنية، فقد انصبت الإجراءات المطبقة على تأطير تسيير أملاك الدولة من خلال وضع تنظيم ملائم و إحصاء هذه الأملاك لتمكين المراقبة الصارمة لاستغلالها.

وفي إطار إصلاح القطاع المصرفي، أعطيت الأولوية للأعمال الخاصة بتطهير محفظة البنوك ورسملة أموالها الخاصة ورفع تأهيل الوظائف المصرفية القاعدية.

وبخصوص تطهير محفظة البنوك، طبقت إجراءات خاصة بشراء مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية، وتسوية العمليات التي مولتها البنوك في إطار تطهير

البنك العالمي ومساهمته والرامي إلى تحسين نجاعة الإنفاق العمومي من خلال:

- * وضع إطار متعدد السنوات لتوقع النفقات وتسييرها وتصور وتشكيل قواعد إجراءات تنفيذ الإنفاق.
 - * إعداد مخطط رئيسي للإعلام الآلي وتطوير التطبيقات الخاصة بوضع منظومة مندمجة لتسيير الميزانية.
- ويجب التوضيح بأنه سيتم استكمال الملفات المتعلقة بهاتين العمليتين قبل نهاية السنة الجارية. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، تم اتخاذ إجراءات لتكليف التشريع الحالي للصفقات العمومية والاتجاهات الجديدة لاقتصاد البلاد قصد التكفل بالنقائص المسجلة في هذا الشأن وضمان شفافية أكبر في عقد الصفقات العمومية. والحاصل أن تكليف منظومة التخطيط سيساهم أيضا في عقلنة العمليات المالية.

وأمام ما ينطوي عليه المجال الاقتصادي من ارتياب، بات الاستشراف ضرورة قصوى، كما أن توطيد التشاور والحاجة الملحة إلى اللامركزية وتسيير التجهيزات العمومية حسب أهدافها واحترام قواعد المنافسة والتحكم في الصفقات العمومية ومراعاة طبيعة المنافسة والتحكم في الصفقات العمومية ومراعاة طبيعة المعلومات حين أخذ القرار، كلها عوامل تفرض التفكير مليا في إصلاح منظومة التخطيط. وعليه، تسعى الحكومة بالتوتيرة اللازمة معتمدة على الإجراءات الضرورية إلى وضع منظومة مرنة وفق ما يقتضيه التكيف مع التغيرات الاقتصادية.

وبخصوص تحديث إدارة الضرائب، فإن الأعمال التي تمت مباشرتها تخص أساسا:

* الانطلاق في دراسات لوضع أنظمة ضريبية خاصة ببعض القطاعات كالمناجم والبتترول والفلاحة وكذا قطاع الضرائب المحلية،

- * تطبيق إجراءات جديدة لمراقبة العمليات العقارية،
- * تطهير البطاقية الوطنية للتعريف الضريبي للأشخاص الاعتباريين،
- * استكمال البطاقية الوطنية للذمة العقارية.

وفي مجال الجمارك، تندرج الإجراءات التي تم الشروع فيها خلال سنة 2001 في إطار تطبيق برنامج إصلاح إدارة الجمارك وتحديثها وهي:

- تطبيق الإعلام الآلي على الأنظمة الجمركية وتسيير المنازعات بالتصريح الجمركي،
- إنشاء لجنة مكلفة بتبسيط الإجراءات الجمركية،
- إعداد مشروع نظام إعلامي وتقييمي لنشاط المصالح الجمركية وأدائها.
- تنصيب اللجنة الوطنية للطعن في مجال تسوية الخلافات المرتبطة بقيمة السلع المستوردة ونوعيتها ومصدرها،
- إعداد مدونة آداب وأخلاقيات أعوان الجمارك.

هذا من جهة ومن جهة أخرى وفي إطار مكافحة الغش التجاري وإضافة إلى تزويد مصالح الجمارك في الموانئ والحدود بأجهزة "سكانير" متنقلة لمراقبة البضائع والشروع في عملية اقتناء جهاز سكانير ثابت لمراقبة الحاويات بميناء العاصمة، تم خلال السنة الجارية إنشاء لجنة تحقيق حول التجاوزات المرتكبة في نطاق نظام ما يسمى "أس.كا.دي/سي.كا.دي" (SKD/CKD) وفتح تحقيقات حول قنوات الغش الرئيسية.

سيادة الرئيس المحترم،
حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،
في إطار التفاوض حول اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، قامت الحكومة في غضون سنة 2001 بإصلاح معمق للتعريف الجمركية، وتهدف التعريف الجمركية الجديدة التي حددها الأمر الرئاسي المؤرخ في 20 أوت 2001، أساساً إلى تحسين انسجام البنية التعريفية حسب درجة تصنيع المنتوجات بهدف تشجيع الإنتاج والاستثمار.

ويرمي هذا الإصلاح التعريفي كذلك إلى ضمان تطابق تشريعنا وتنظيمنا مع القواعد السارية على التجارة الخارجية وهذا من خلال:

- إلغاء نظام القيمة المحددة إدارياً وإحلال الرسم الإضافي المؤقت،
- إلغاء الرسم الخاص الإضافي.

المؤسسات العمومية. وهكذا، فإن الخزينة العمومية تكفلت، خلال سنة 2001، بشراء مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية الاقتصادية بمبلغ قدره 344 مليار دج.

أما فيما يخص الأموال الخاصة للبنوك فقد تمثلت الإجراءات المتخذة في إعادة رسملة بنكين، وذلك ضماناً لتطابقهما مع القواعد المعمول بها في المجال المصرفي.

وقد تطلبت عملية إعادة الرسملة هذه مبلغاً إجمالياً قدره 33,2 مليار دج، منها 18 مليار دج نقداً و15,2 مليار دج في شكل سندات.

ومن المقرر، بالنسبة إلى سنة 2002، إعادة رسملة بنك ثالث بمبلغ 16,5 مليار دج، منها عشرة (10) ملايين دج نقداً و6,5 ملايين دج في شكل سندات.

سيادة الرئيس المحترم،
حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،
إن القانون المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 14 أبريل 1990، والذي شكل لبنة هامة في الإصلاح الهيكلي للقطاع المصرفي والمالي وسمح بتحقيق تقدم معتبر فيما يخص تعزيز السوق النقدية، كان محور إعادة تهيئة على ضوء العبر المستخلصة من تطبيقه على مدى أكثر من عشر (10) سنوات.

وترمي التغييرات المدخلة على بعض أحكام هذا القانون -أساساً- إلى تعزيز التشاور بين السلطة التنفيذية وبنك الجزائر حول المسائل النقدية، وهذا في ظل احترام استقلالية المؤسسة النقدية.

فيما يخص مجال التأمينات، فقد تميزت سنة 2001 بمواصلة مسار تحرير نشاط التأمين المباشر فيه منذ سنة 1995 بموجب الأمر المتعلق بالتأمينات، حيث أصبحت سوق التأمين تشتمل على ست (06) شركات تأمين جديدة.

حددت الحكومة الأهداف الكفيلة بتوجيه نموه وتكثيفه على المدى البعيد. وهكذا، يرتفع الغلاف المالي المرصود لقطاع الفلاحة والمدعوم بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى مبلغ قدره 65 مليار دج.

ويرمي هذا الجهد المالي إلى تحسين الطاقة الإنتاجية و دعم المهن الفلاحية التي سترتكز، من الآن فصاعداً، على المعايير المشجعة للتنمية المستدامة. وقد سمح تطبيق الإجراءات المقررة بتحسين سير الموسم الفلاحي وإنشاء 123.000 منصب شغل.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن عملية الإحصاء العام للفلاحة التي جندت 8000 عون إحصاء، ستسمح بالحصول على معلومات مضبوطة محينة تعتمد لاحقاً أرضية لأعمال التخطيط وتحديد السياسات الفلاحية.

لن تكتمل الأعمال المباشرة في قطاع الفلاحة -بطبيعة الحال- دون تسوية نهائية لمشكل العقار الفلاحي، وفي هذا المضمار، فإن مشروع قانون تمهيدي يكرس الامتياز كمنط تسيير الأراضي الفلاحية التابعة للأماكن الخاصة للدولة، بتعديل وتتميم القانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987، هو الآن قيد الإعداد النهائي.

أما بشأن ديون الفلاحين، وعملاً بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية وما هو وارد في البرنامج الذي حظي بموافقتكم، فقد اتخذت الحكومة الإجراءات اللازمة من أجل إلغاء دين قدره 14 مليار دج يمثل الديون غير المسددة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية. بحيث سيتمكن امتصاص هذه المديونية الفلاحين من استعادة قدرتهم المالية، ومن ثمة الاستفادة من جديد من القروض الموجهة إلى الاستثمار والاستغلال.

أما فيما يخص الصيد البحري، تتطلب وضعية هذا القطاع أعمالاً هيكلية من أجل النهوض به ودفع عجلة النمو فيه على المدى المتوسط.

فيما يخص العلاقات المالية الخارجية، تمثل المسعى الذي اعتمدته الحكومة في البحث عن مصادر تمويل بشروط مفيدة من حيث نسبة الفائدة وآجال التسديد.

هكذا وإثر المساعي التي أجريت في غضون هذه السنة، أعرب الممولون، سيما العرب منهم الذين كانوا مترددين في تمويل مشاريع التجهيز العمومي في بلادنا، عن الاستعداد للإسهام بشكل كبير في تمويل هذا النوع من المشاريع، وتقدر إمكانيات التمويل بحوالي 600 مليون دولار سنوياً.

وفي إطار التسيير الناجع لديوننا الخارجية، أنجزت عمليتان حوّل بمقتضاهما جزء من ديوننا إلى استثمارات، تتعلق أولاهما بإنشاء الصندوق الجزائري-الكويتي للاستثمار وثانيهما بتحويل جزء من الوديعة الليبية لدى بنك الجزائر.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، تم طرح ثلاثة مشاريع ثنائية خلال سنة 2001 لتحويل الديون إلى استثمارات على البلدان التي أبدت رغبتها في إنجاز هذا النوع من العمليات في بلادنا، وهي فرنسا وإيطاليا وإسبانيا.

وبخصوص المديونية الداخلية، انتهجت الحكومة سياسة تسديد الديون من أجل تحسين سيولة البنوك ومن ثمة رفع إمكانية التمويل.

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،

في المجال الفلاحي، يبقى تطور الإنتاج الفلاحي متفاوتاً للغاية مع أن النتائج المسجلة في هذا العام أحسن من العام الماضي.

ويتسم القطاع الفلاحي في اتجاهاته العريضة بنتائج المحتشمة والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتقلبات المناخية، وعليه، وسعيًا منها إلى النهوض بالاقتصاد الفلاحي،

والنتائج غير الكافية لأداة الإنجاز، وضعف سلطة الدولة في مجال التعمير خاصة - تلك الحقيقة المرة التي يتعين الاعتراف بها- الأمر الذي أدى إلى نمو فوضوي لتجمعاتنا السكانية وانتشارٍ واسعٍ للسكن المؤقت والبناء غير القانوني إلى درجة أنه أصبح مصدر قلق.

ولقد حرصت الحكومة لمواجهة هذه الوضعية، على العمل على استعادة الطابع التجاري لقطاعٍ يبقى، إلى يومنا هذا، متميزاً بطابعه الاجتماعي. كما حرصت على إدخال قواعد المنافسة والطابع التجاري في إطار سوق عقارية أكثر تفتحا على المبادرة الخاصة، الوطنية منها والأجنبية، واستعادة الدولة لوظيفتها الضبطية، وفي الأخير، إسهام المواطن مالياً حسب دخله وقدرته على الاستدانة.

إن تنفيذ هذه التوجيهات قد سمح بوضع حد للجمود الذي كان سائداً في ميادين العقار وتمويل السكن وتسيير الحظيرة العقارية، ومع ذلك، تبقى النتائج المسجلة، إلى حد الساعة، غير كافية بالنظر إلى حجم التحدي المطروح. فلا بد من بذل المزيد من الجهود في ميادين عديدة، تلکم هي الحال في مجال العمران الذي تدعو مؤشراتته إلى القلق لأن معدل التعمير يقارب 60٪ و يبلغ عدد المدن التي يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة 30 مدينة.

وانطلاقاً من هذه المعايينة، سجلت الحكومة من بين أولوياتها في عملية مراقبة التعمير أولوية تقتضي دعم الجهاز المؤسساتي والتنظيمي الموجود، وإعادة تحديد أدوار المتدخلين وتوضيح المسؤوليات في مجال استعمال الأراضي ومراقبة التعمير والبناء.

أما المحور الآخر الذي أريد أن أؤكد أمامكم، فيتعلق بالعرض فيما يخص السكن وهو موضوع هام جداً. وفي هذا المجال، كان لابد من تنويع صيغ العرض من أجل توافق أفضل مع مداخل أصحاب الطلب وتطلعاتهم وتوجه أكثر أهمية نحو الحصول على الملكية.

وفي هذا الإطار، تمت في غضون هذا العام، وأنتم على علم بذلك، المصادقة على القانون المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات وإصداره. كما تم وضع نصوص تنظيمية قصد توقيف صيد المرجان والسماح باستغلال المواد الصيدية وتربية المائيات وتسويقها.

وفي مجال التأطير الاقتصادي وعلاوة على معالجة ديون محترفي الصيد البحري، تم في إطار إجراءات دعم نشاطات الصيد البحري وترقيتها إنشاء صندوق وطني لتطوير الصيد البحري، وقد تجسدت العمليات الأولى الهادفة إلى ترقية الاستثمار في محافظة مشاريع قيمتها 24 مليار دج للسنوات القليلة القادمة، وتبدو المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للقطاع مشجعة إذ يرتقب إنشاء حوالي 5000 منصب شغل جديد وتوسيع أسطول الصيد البحري بثمان وثمانين (88) وحدة جديدة، وتجدر الإشارة إلى أن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) خصص غلفاً قيمته 9,5 ملايين دج لقطاع الصيد البحري.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

يحظى قطاع السكن والتعمير بعناية خاصة في برنامج الحكومة نظراً إلى التوترات السائدة فيه، وقد طرأت تغييرات هامة على هذا القطاع انصبت على فحوى الدور الذي تضطلع به الدولة ونمط تمويل المشاريع، وكيفيات تدخل المتعاملين، وتسيير الحظيرة، وهيكل السوق العقارية.

لقد أصبحت هذه التغييرات ضرورية بسبب الانحرافات الملاحظة خلال هذه السنوات الأخيرة وهي ناتجة عن تمركز السكان في مساحات ضيقة، وضعف تسيير الممتلكات العقارية، وغياب آليات التمويل الملائمة

المرتقب أن تفضي هذه الشراكة إلى توفير الآلاف والآلاف من السكنات المختلفة الأنواع.

كما تجدر الإشارة إلى أن الأموال الموظفة حالياً في هذه الصيغة ليست مقتطعة من ميزانية الدولة، وإنما هي مقدمة في شكل تسبيقات واجبة التسديد من الخزينة وذلك ضماناً للانسحاب التدريجي للدولة من عمليات تمويل السكن وإنجازه، تلك العملية التي تكتسي بحكم طبيعتها طابعاً تجارياً محضاً والتي يحول التسيير الإداري دون حركيتها الطبيعية.

كما تتيح هذه الصيغة توجيه جهود الدولة كاملة إلى إنجاز السكنات الاجتماعية بالعدد اللازم للاستجابة لمتطلبات الفئات الاجتماعية المعوزة التي هي في حاجة ماسة إليها.

تقتضي سياسة تنوع عرض المساكن وزيادته، من جهة أخرى، تحسين تسيير الممتلكات العقارية، وهذا ما تعكف الحكومة على تحقيقه لاسيما من خلال تعزيز الشفافية في منح السكن الاجتماعي الإيجاري، وإعادة تنظيم الهيئات الممولة وسيورها، ونظام الإيجار والملكية المشتركة.

أما المحور الأخير في استراتيجية الحكومة في هذا الميدان (إي قطاع السكن) فيخص السوق الإيجارية في ظل تحرير المبادرة الخاصة، وتكليف التنظيم التقني والمراقبة المتزايدة للنوعية وتوفير مواد البناء في السوق.

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إن قطاع النقل اليوم محرر بشكل كلي. ويتمثل الهدف الأول في التوفيق بين تحريره وتبعات الخدمة العمومية، وهكذا، فقد تم منذ المصادقة على برنامج الحكومة، تسجيل ما يأتي:

وقد بلغ تسليم المساكن بالنسبة إلى سنة 2000 قرابة 130.000 سكن، منها 62.000 ضمن فئة السكن الاجتماعي الإيجاري الممول من موارد الميزانية بمبلغ قدره 47,6 مليار دينار. وفيما يخص السكن الريفي، فإن الدولة قد اعتمدت منذ سنة 1993 سياسة مساعدة رصدت لها غلafa مالياً إجمالاً قدر بأكثر من 29 مليار دينار لكن هذه العملية لم تتوج إلى حد الآن وللأسف الشديد بكل النتائج المرجوة منها، وتعكف الحكومة حالياً على إعادة صياغة سياسة المساعدة هذه توخياً لفعالية أفضل وشفافية أكثر.

تشكل الترقية العقارية جزء لا يقل أهمية عن العرض؛ لأنه ينتظر منها المساهمة في تقليص المجهود المالي للدولة في مجال إنجاز المساكن في ظروف اقتصادية يطبعها اشتداد الضغوط على ميزانية البلاد.

وفي الأخير، فإنه من الأهمية بما كان الإشارة إلى الصيغة الجديدة المتمثلة في البيع عن طريق الإيجار، التي تعني الفئات الاجتماعية المتوسطة الدخل والتي تمثل عددا كبيرا. علماً أنه سينطلق عن قريب -وهذه عملية كانت كثيرة الذبوع- تنفيذ برنامج يتعلق بإنجاز 20000 سكن بالنسبة إلى سنة 2001، أضف إلى ذلك البرنامج الثاني الذي سينطلق سنة 2002 والمتضمن 35000 سكن تتوزع على كل ولايات الوطن، وسيتواصل مجهود الدولة بهذه الصيغة خلال السنوات الثلاث القادمة لما لقيته هذه العملية من استحسان وإقبال من المواطنين لكونها لا تكلف الدولة جهداً مالياً إضافياً، إذ أن تسبيقات الخزينة تسدد لها تدريجياً، كما أن استمرارية هذه العملية مضمونة طبيعياً على المدى المتوسط، لأنها تتمول ذاتياً بمداخيها، ومما سيزيدها رواجاً وانتشاراً عمليات الشراكة مع أطراف أجنبية، بحيث تجري حالياً المفاوضات معها على قدم وساق لإبرام عقود شراكة، ومن

بالقانون البحري والطيران المدني والنقل البري وأمن الطرقات وسلامتها،
- الانطلاق في أشغال إصلاح خط السكك الحديدية الرابط بين مشربة وبشار، والإعلان عن مناقصة تتعلق بعرض منح الامتياز بخصوص مطار الجزائر؛ فالدراسات المتصلة بذلك مقررة في إطار برنامج المساعدة للبنك العالمي،
- مواصلة تجديد الأسطول البحري الوطني وأعمال البحث عن الشراكة للمؤسسة الوطنية للنقل البحري وشركة إصلاح السفن،
-التنفيذ الفعلي للمراقبة التقنية للسيارات ودعم الجهاز التنظيمي المتعلق بنقل المواد الخطيرة.

سيادة الرئيس المحترم،
حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،
نظراً إلى العولمة الزاحفة في هذا القطاع على الخصوص، فإن الأعمال المسطرة بعنوان تطوير خدمات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية تتمحور حول ما يأتي:
- إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي الذي ينظم نشاطات البريد والمواصلات،
- الفصل بين الاستغلال والضبط والسياسة القطاعية عن طريق إعادة تنظيم وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في شكل شركة للاتصالات السلكية، ومؤسسة للخدمات البريدية، وجهاز للضبط، وسلطة عمومية،
- التحرير التدريجي لسوقي البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية عن طريق ترقية الاستثمار الخاص، لاسيما عن طريق منح رخص الهاتف المحمول من نوع (GSM) ومنح الامتياز بخصوص توفير بعض الخدمات البريدية للمتعاملين الخواص. ويرتقب، مستقبلاً، فتح رأس مال المتعامل الأصلي للاتصالات اللاسلكية للاستثمار الخاص (اتصالات الجزائر).

وقد تمثلت المرحلة الأولى من الإصلاحات المقررة في مراجعة الإطار التشريعي من خلال إصدار القانون المؤرخ في 5 أغسطس سنة 2000 الذي يحدد القواعد العامة

- تعديل القانون المتعلق بالطيران المدني وإصدار قوانين تتضمن توجيه النقل البري وأمن حركة المرور عبر الطرق وتنظيمها،
- المصادقة على النصوص التنظيمية المتعلقة على الخصوص بحق الامتياز لاستغلال الخدمات الجوية وأتاوى الطيران واستغلال المطارات الدولية المختلطة وممارسة نشاطات الإيداع والسمسرة.

أما الإنجازات الاجتماعية الاقتصادية والهيكلية القاعدية فقد شملت:

- تطوير المحيط الداخلي للنقل المتعدد الأنماط، وتجديد الأسطولين الجوي والبحري قصد رفع قدرات النقل المتاحة،
- ضبط الأثر المالي والاقتصادي لمشروع مترو الجزائر بغرض إيجاد صيغة شراكة مناسبة لاستغلاله وتسييره.

وفي مجال تحديث خطوط السكك الحديدية، فإن هذه العمليات متواصلة في إطار البرنامج الجاري إنجازه، وقد استفادت من مساعدة خاصة مُحَيَّنة إلى غاية جوان 2001 يقدر مبلغها باثنين وثمانين (82) مليار دينار.

كما سجلت ثمان (8) عمليات أخرى بعنوان مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، تم اعتمادها ورُصد لها غلاف مالي يقدر بأكثر من 50 مليار دينار. وتتعلق هذه الأعمال، على الخصوص، بإنجاز الخطوط الجديدة (لكاف النعجة - وادي عيسى) (أم البواقي - تبسة) (السانية - أرزيو) (رجام دموش - مشربة) (عين التوتة - مسيلة) و(المسيلة - برج بوعريج) وإصلاح الخط الرابط بين مشربة وبشار.

وإذا كان هذا القطاع لا يزال يعاني بعض النقائص أو العديد منها، على غرار غيره من القطاعات الاقتصادية، فإن الأعمال المعتمدة لسنة 2002، بهدف دعم القطاع، ستمكن من تحريكه وتنشيطه وهي تتعلق أساساً بـ:

- مواصلة تنفيذ النصوص التطبيقية للقوانين المتعلقة

تحقيقها عن طريق التوصيل الفعلي بشبكة الهاتف في ثلاثة وثمانين (83) بلدة تتوزع على ثمان (8) ولايات، والتوصيل الجاري لخمس وستين (65) بلدة تتوزع على اثنين وثلاثين (32) ولاية، والتوصيل المرتقب لثلاث وثمانين (83) بلدة أخرى تتوزع على ثلاثة عشر (13) ولاية وتخص في مجموعها قرابة 120.000 خط هاتفي،

- ترقية تكنولوجيات الإعلام والاتصال عن طريق وضع أرضية الأنترنت ذات قدرة كبيرة، وتسجيل إنجاز الحي التكنولوجي بسيدي عبد الله.

وتخص الأعمال المعتمدة بالنسبة إلى سنة 2002 أساساً:

- استكمال وضع الإطار التنظيمي المنصوص عليه في القانون المؤرخ في أغسطس 2000 والمتعلق بالبريد والمواصلات.

- وضع هياكل المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري لبريد الجزائر، والوكالة الوطنية للترددات، ومتعاملي شركة اتصالات الجزائر وفرعها المتخصص في الهاتف المحمول.

- الانطلاق في إنجاز مشروع الحي التكنولوجي للإعلام والاتصال بسيدي عبد الله والذي رصد له رخصة برنامج مبلغها 10 ملايين دينار، في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،

تحتل تهيئة الإقليم التي تمثل بعداً استراتيجياً بالغ الأهمية في التنمية الوطنية، مكانة هامة في برنامج الحكومة.

وإن التركيز على هذا الجانب قد فرض نفسه بسبب الانحرافات الملاحظة خلال السنوات الأخيرة في مجال شغل الإنسان للمساحة والتوزيع الجغرافي للنشاطات.

ومن هذا المنظور، فقد حُصصت سنة 2001 لوضع

الجديدة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ووضع رزنامة لتحرير القطاع.

وقد شملت الأعمال التي تم تنفيذها خلال سنة 2001، على الخصوص، ما يأتي:

- إعداد نصوص تنظيمية تطبيقاً لأحكام القانون المذكور سابقاً. وقد تمت المصادقة على البعض منها (أنظمة إعداد أو استغلال شبكات الاتصالات اللاسلكية، إجراءات المزايدة، الموافقة على الرخصة...)، أما البعض الآخر فهو قيد الاستكمال،

- اختيار مكتب استشارة أجنبي بالنسبة إلى عملية إلى إعادة هيكلة وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وإعادة تحديد مهامها،

- التحرير الفعلي لسوق البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية عن طريق بيع الرخصة الثانية للهاتف المحمول لمتعامل خاص بمبلغ إجمالي قدره 737 مليون دولار، سدد نصفه للخزينة في شهر أوت المنصرم وفقاً لدفتر الشروط، أما النصف الثاني فهو مستحق الدفع في ديسمبر 2003.

والجدير بالذكر أن الجزائر ستعرض للبيع، نهاية سنة 2003، الرخصة الثالثة للهاتف المحمول وفقاً لقواعد المنافسة الدولية التي سبق اعتمادها لبيع الرخصة الثانية التي ينتظر منها توسيع استعمال الهاتف المحمول ومضاعفة عدد مستعمليه، وبالتالي التخفيف من حدة الضغوط التي يعرفها القطاع ويقاسيها المواطنون.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، ستعرض للبيع خلال العام القادم رخصة أو رخص لإقامة واستغلال الشبكات العمومية للاتصالات اللاسلكية عبر الأقمار الصناعية.

- تطوير شبكات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية التي تم تجسيدها عن طريق إدخال تجهيزات عصرية تسمح بالترقيم الكلي للشبكة الوطنية للاتصالات وتحديثه،

- مواصلة عملية فك العزلة عن المناطق النائية التي تم

حضرات السيدات و السادة النواب الأفاضل،
ترمي الاستراتيجية البيئية المتضمنة في برنامج
الحكومة، والتي تشكل عنصرا هاما في مسعى الحكومة
في مجال التنمية، إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي:

- جعل البيئة عاملا قويا للنمو بفضل تعبئة الطاقات
الكامنة التي تزخر بها في مجال النمو الصناعي والتجديد
والتكوين في المهن الجديدة وإحداث مناصب الشغل،
- المحافظة على الموارد الطبيعية سعياً لتحقيق تنمية
مستدامة،
- تحسين إطار المعيشة وفي المقام الأول الصحة
العمومية، عن طريق تسيير فعال لجميع أشكال النفايات
والتلوث.

ومن هذا المنظور، حُصصت سنة 2001 -أساساً- لوضع
الأدوات القانونية والمؤسسية والمالية وأدوات التربية
البيئية،

يتضمن مشروع القانون المتعلق بتسيير النفايات
ومراقبتها وإزالتها سلسلة من الأحكام الهادفة إلى
التكفل بالمشاكل العامة للبيئة. وفي هذا الإطار، استفاد
الصندوق الوطني للبيئة وإزالة النفايات من ثلاثة (3)
ملايير دينار بعنوان مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

أما بالنسبة إلى القانون المتعلق بحماية الساحل و تشمينه
فإنه يتمحور حول المشاكل الخاصة بالشريط الساحلي
الذي يواجه أخطر الأضرار في مجال البيئة.

وسيتم في غضون سنة 2002 تطبيق النصوص المعتمدة
مع إعطاء الأفضلية للعمليات التي تمت بالصلة إلى
القضاء على أماكن تفريغ النفايات بشكل فوضوي، تلك
الأماكن الموجودة على مستوى المراكز الحضرية الكبرى،
ومواصلة إنجاز الأماكن المخصصة لتفريغ النفايات
والخاضعة للمراقبة، واستكمال الدراسة المتعلقة بالتسيير
الدمج للنفايات وإحداث الهيئات المنصوص عليها في
النص القانوني. ستنبثق كل هذه الأعمال مجتمعة عن

الأدوات اللازمة لتنفيذ السياسة الوطنية الجديدة في
مجال التهيئة والتنمية المستدامة للإقليم التي تحرص
الحكومة كل الحرص على تجسيدها.

وقد تمثلت الأعمال التي شرع فيها، بهذا الصدد، أساساً
في إعداد التقرير الوطني حول تهيئة الجزائر في آفاق
2020 والقانون المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية
المستدامة، ذلك القانون الذي عرضته الحكومة مؤخراً
على مجلسكم الموقر.

أما العمل الآخر، الذي لا يقل أهمية من حيث آثاره على
تهيئة الإقليم، فيتعلق بتنفيذ الصندوق الخاص بتنمية
مناطق الجنوب الذي تساهم تدخلاته بمبلغ إجمالي يقارب
22 مليار دينار، في إعادة التوزيع الفضائي للسكان
والنشاطات بقدر كبير.

اسمحوا لي، في هذا المقام، بالتذكير بأن قانون المالية
التكميلي لسنة 2001 قد نص على تخفيض في
التعريفية الكهربائية لفائدة ولايات الجنوب، ويسري هذا
التخفيض على استهلاك الكهرباء للأسر والفلاحين
والنشاطات الاقتصادية الأخرى وهذا وفقاً لما التزمت به
أمامكم بمناسبة مناقشة برنامج الحكومة واستجابة
لانشغال عبر عنه السادة النواب الأفاضل.

وتجدر الإشارة من جهة أخرى، إلى أن الأشغال المتعلقة
بتحضير المخطط الوطني والمخططات الجهوية لتهيئة
الإقليم قد تمت مباشرتها بشكل واسع، وأن القانون
المتعلق بالمدن الجديدة هو قيد الإعداد النهائي.

إن الأدوات القانونية التي شرع في وضعها سنة 2001
سيتم استكمالها سنة 2002، وستسمح هذه النصوص
التجديدية، بمجرد صدورهما، بالانطلاق في الأعمال
المسجلة بعنوان السياسة الجديدة لتهيئة الإقليم اعتباراً
من سنة 2001.

سيدي الرئيس المحترم،

وعلى العموم، فإن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قد خصّ لهذا القطاع الحيوي غلafa ماليا يقدر بمبلغ 44 مليار دينار، منها 10,1 مليار دينار لسنة 2001 .

هذا من جهة ومن جهة أخرى، تم تخصيص غلاف مالي إضافي بمبلغ قدره 4,5 مليار دينار لهذا القطاع بعنوان الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب.

وعلاوة على ذلك، ستنظر الحكومة في كل الإمكانيات المتاحة من أجل حشد أفضل للموارد المائية، خاصة نزع الأوحال من السدود وتهيئة المركبات المائية الكبرى.

وعلى صعيد الإنجازات، سيتم استلام خمسة (5) سدود وهي: "تاقصبت"، الذي سيتم استلامه قريبا، "بني هارون" بميلة، "زيت عمبا" بسكيكدة و"أغران" بجيجل و"بريزينة" بالبيض، وانطلاق أشغال إنجاز عدد من السدود الأخرى قريبا.

واستكمالا للتدابير ذات الطابع التنظيمي، هناك أعمال مرتقبة تتمثل في إنجاز أشغال تنقيب جديدة، ووحدات لتجميع المياه ومركبات لتحلية مياه البحر.

أما فيما يخص الأعمال التي تدخل في إطار تعزيز البرامج المذكورة أعلاه والبرامج المقررة لسنة 2002، فإننا نذكر منها ثلاثة (3) مشاريع كبرى لتحويل المياه في الشرق والوسط والغرب، واستكمال سد "كدينة أسردون"، وتهيئة مساحات مسقية في غرب البلاد.

سيدي الرئيس المحترم،

حضرات السيدات و السادة النواب الأفاضل،
لقد أولت الحكومة اهتماما خاصا لتعزيز وتطوير الهياكل القاعدية للطرق والهياكل القاعدية البحرية والمرفئية بالنظر إلى تأثيرها في الإنعاش الاقتصادي، لاسيما في مجال إحداث مناصب الشغل.

السياسة البيئية الجديدة التي تعتمزم الحكومة تنفيذها بكل حزم.

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات و السادة النواب الأفاضل،
أما بخصوص قطاع الموارد المائية، فإن تقييم الوضعية السائدة فيه يبرز العجز المسجل في مجال الهياكل القاعدية والموارد المائية وحشدها وتحويلها، وكذا الاختلالات في مجال تسيير واستغلال المرفق العام للمياه. ولمعالجة هذه الوضعية، رسمت الحكومة لنفسها محوري العمل الرئيسيين الآتيين:

- تعزيز حشد الموارد المائية عن طريق إنجاز هياكل قاعدية كبيرة ومتوسطة من أجل سد العجز المسجل في مياه الشرب ومياه السقي في عدة ولايات، وكذا إنجاز وإصلاح محطات تصفية المياه المستعملة ومياه البحيرات قصد إعادة استعمالها، لاسيما في الفلاحة.
- تهيئة الهياكل القاعدية و تحديث أنظمة تسيير المرفق العام للمياه وأنظمة التطهير عن طريق وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي ملائم بإحداث مؤسستين عموميتين ذواتا طابع اقتصادي وتجاري (الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير)، قصد التكفل بالتزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطهير المياه القذرة، وكذا إعادة تنظيم الإدارة المركزية وتعزيزها.

أما فيما يخص حشد الموارد وتداركاً للتأخرات المتراكمة، فقد بُذلت مجهودات في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في شكل برنامج استعجالي ينصبّ على ما يأتي:

- إنجاز المشاريع المهيكلة في مجال حشد الموارد المائية وتحويلها وتوصيل المياه الصالحة للشرب وإصلاح شبكات التوزيع والتطهير وقنوات الري،
- عمليات تهيئة المساحات المسقية في غرب البلاد وفي المتيجة والحميز والقصب.

سيادة الرئيس المحترم،
حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،
قامت الحكومة في مجال التربية والتكوين، بجملة من الأعمال تسعى من خلالها إلى حل الأسباب التي أدت إلى تدهور المنظومة التربوية في مجموعها، وتحضير الأدوات الكفيلة بضمان ذلك.

سمحت الجهود المبذولة بتحقيق نسبة تدرّس عالية، فقد تجاوز عدد المسجلين في شهر سبتمبر 2001 في المؤسسات التربوية سبعة ملايين وثمانمائة ألف تلميذ في مختلف الأطوار، كما تم فتح 4000 منصب مالي جديد وتنصيب لجنة وطنية للبرامج والمناهج التعليمية واعتماد مخطط لتكوين إطارات التربية وإنجاز هياكل ووسائل دعمية مثل المكتبات والمراجع التعليمية ووسائل التعليم الحديثة، من أجل التجسيد التدريجي لهدف ثمين وهو تحسين مردودية المدرسة ونوعية التعليم.

وقد بذلت جهود لرفع مستوى التعليم من خلال التعزيز التدريجي للتعليم التحضيري. كما يتم بالتعاون مع سبعة مستشفيات عمومية، التكفل بالتلاميذ المرضى والحالات الخاصة.

لقد حرصت السلطات العمومية على توسيع دائرة استفادة الأطفال المتمدرسين من المساعدة الاجتماعية، و بالتالي فقد بلغ عدد التلاميذ المستفيدين من المنحة 360000 تلميذ سنة 2001. كما شمل تجديد منحة التمدّرس 3 ملايين من التلاميذ المعوزين سنة 2001. وسيستفيد مليون وأربعمائة ألف تلميذ من دعم المطاعم المدرسية وتوسيعها، مع تحسين نوعية الوجبات المقدمة.

وعلى صعيد تطوير المرافق المدرسية، يواصل قطاع التربية الوطنية سياسته التنموية من خلال إنجاز مؤسسات تربوية جديدة.

وقد منحت رخصة برنامج بقيمة 16 مليار دج لمشاريع مسجلة لسنة 2001 لإنجاز 44 ثانوية جديدة و85 مدرسة أساسية جديدة و3300 قاعة دراسية جديدة.

وقد عرفت الاعتمادات الخاصة بالميزانية المخصّصة لقطاع الأشغال العمومية ارتفاعا محسوسا، إذ قفزت من 10 ملايين دينار سنة 1999 إلى ما يقارب 40 مليار دينار سنة 2001.

ترمي الأهداف الموكلة إلى قطاع الأشغال العمومية إلى المحافظة على الموارد الموجودة، من خلال أعمال تعزيز هذه الموارد وتنويعها وصيانتها بهدف الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا، فقد شرع قطاع الأشغال العمومية في برنامج أعمال يتمحور حول إنعاش المشاريع المتوقفة أولا واستكمالها والانطلاق في مشاريع جديدة محدّدة تحديداً دقيقا، يكون لها تأثير على التنمية الاقتصادية وعملية فك العزلة عن ولايات الجنوب والهضاب العليا.

وفي ميدان الطرق، فإن الأعمال التي تم الشروع في إنجازها خلال سنة 2001 خصت مواصلة إنجاز أجزاء من الطرق والطرق السريعة والانطلاق في العديد من عمليات إصلاح شبكات الطرق. ففيما يخص الطريق السريع (شرق- غرب)، تجدر الإشارة إلى إنجاز الطرق التي تسمح بتجنب وسط كل من مدن قسنطينة والبليدة والبويرة وهي طرق تمتد على مدى 29 كلم وكذا العشرات من المنشآت القاعدية المكتملة لها.

أما بشأن المطارات، فإن الأولوية قد أعطيت للعمليات المتعلقة بإتمام المطارات الجديدة لتندوف والمشربة وسطيف، وتوسيع مطار قسنطينة ودعم مطاري جيجل وعين صالح. كما تم القيام بتجديد التجهيزات المطارية.

أما بالنسبة إلى الهياكل القاعدية البحرية، فإن الأعمال الرئيسية التي تم الانطلاق فيها تعلقت بالأرصفة في موانئ بجاية والجزائر وسكيكدة وتنس، وكذا إتمام موانئ بني صاف وسكيكدة والغزوات ودّلس وحمايتها.

سيادة الرئيس المحترم،
حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،
يتمثل الهدف الأساسي الذي ترمي إليه الحكومة في
مجال التعليم العالي، في توسيع الطاقات لاستقبال
الأعداد المتنامية باستمرار وبالأخص في تحسين نوعية
التعليم الجامعي.

ارتكزت الأعمال المنجزة في إطار السنة الجامعية
2001/2002، على ثلاثة محاور أساسية هي:
على صعيد التكوين، بُذل جهدٌ خاص من أجل الاستقبال
والتكفل الجامعي بالأعداد الهائلة من حاملي شهادة
البكالوريا التي تضاف إلى عدد الطلبة في طور التدرج
بحوالي 20٪.

على صعيد الموارد البشرية، تم فتح 2221 منصب مالي
لأساتذة إضافيين، كما تم تنظيم مسابقات ودورات للجان
التأهيل لتحقيق تقدم المسار المهني وترقية المعلمين
إلى صف الأساتذة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، تم اتخاذ إجراءات تنظيمية
في مجال التعليم ضمن اللجوء إلى المعلمين أو
المدرسين المؤقتين والمعلمين المشاركين والباحثين
المشاركين وإلى الأساتذة المدعويين والأساتذة
المتقاعدين من أجل تعبئة أكبر للموظفين العاملين
واستغلال أنسب للكفاءات الوطنية الموجودة بالقطاعات
الأخرى.

وعلى صعيد تنمية المنشآت القاعدية، فقد تمحورت
الأعمال المنجزة حول تعزيز وتوسيع طاقات الاستقبال
البيداغوجي وإيواء الطلبة من خلال إنجاز هياكل جديدة
تم استلامها، وإصلاح المرافق الموجودة وترميمها
وتهيئتها.

وببقى أن الإصلاح العميق على المدى المتوسط
لمنظومتنا التربوية والتكوين كفيل وحده بإيجاد الحلول
الناجعة والدائمة للصعوبات التي تعترض هذا القطاع.

وفضلا عن ذلك، أسند إلى قطاع التربية الوطنية برنامج
هام لترميم المرافق المدرسية بقيمة 8,4 ملايين دج ابتداء
من سنة 2001 بالإضافة إلى الجهود المبذولة من أجل
إنجاز أو تهيئة المطاعم المدرسية والداخليات
والمؤسسات نصف الداخلية.

وعلى الصعيد البيداغوجي، فإنه من الأهمية بمكان إعداد
أرضية لإصلاح شامل للمنظومة التربوية سيما في مجال
تكوين المكونين ومكافحة التسرب المدرسي وتوفير
الكتب والوسائل التعليمية واستعمال تكنولوجيات
الاتصال الحديثة في المدرسة.

أما بخصوص قطاع التكوين المهني فإن تنفيذ الأهداف
المسطرة كان وراء زيادة كمية ونوعية التكوين الموفر في
مختلف مراكز التكوين.

وبالتالي رغم استمرار بعض الصعوبات المرتبطة بتوسيع
الاستجابة للحاجيات المعبر عنها، فإن عرض التكوين
خص 140000 منصب في كل القطاعات خلال بداية
فيفري 2001 التكوين الإقامي والتكوين عن طريق
التمهين، والتكوين عن بعد، والتكوين التحضيري.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، تم تنفيذ برنامج واسع
للتكوين التحضيري متنوع بالتكوين لفائدة 42000
شاب لا يملكون المستوى التعليمي المطلوب ويرغبون
في مواصلة التكوين المهني.

وقد بوشرت سلسلة من الأعمال في إطار تنويع مصادر
تمويل التكوين المهني للاستجابة لحاجيات التمويل
المعبر عنها. وسمحت الإجراءات المتخذة من أجل تثمين
مصادر التمويل البديلة لميزانية الدولة، و المتمثلة أساساً
في تعزيز الترتيب الخاص بالتكوين المنتج، بتحقيق
مداخيل بقيمة 122 مليون دج سنة 2001.

وتتعلق أهم الأعمال المقررة لسنة 2002 بتنظيم جائزة تلاوة القرآن الكريم وتنظيم ملتقى دولي حول الوقف وفتح معهد متخصص في قراءات القرآن الكريم وكذا إرسال أئمة مكلفين بالمساهمة في التأطير الديني للجالية المسلمة في فرنسا.

سيادة الرئيس المحترم،
حضرات السيدات والسادة الأفاضل،
أما في المجال الثقافي، فتهدف الحكومة إلى الحفاظ على التراث الوطني التاريخي والثقافي والفني، كما أنها تهدف إلى توفير الشروط الكفيلة بتشجيع مختلف أنواع الإنتاج والإبداع الثقافييين.

وبهذا الصدد، هناك مشاريع عديدة خاصة بالتهيئة والترميم قيد الإنجاز، ويتعلق الأمر خصوصا بقصر الباي بوهران، والمركب الثقافي والديني لعين ماضي (التيجانية)، ومسجد سيدي غانم بميلة، ومسجد ابن خلدون ببجاية، وتراث الأمير عبد القادر بمعسكر، وتراث وادي ميزاب والمواقع الأثرية لسوق أهراس ومواقع أخرى كذلك.

وبالإمكان ملاحظة تطور إنجاز المرافق والفضاءات الثقافية عبر كامل التراب الوطني، وأعمال الترميم والإصلاح التي بوشرت في هذا الإطار نفسه.

كما انطلقت عملية بعث الإبداع والتعبير الفنيين من خلال تنظيم تظاهرات ثقافية في البلاد وفي الخارج.

وفي مجال الاتصال، ركزت الحكومة عملها على تكييف الطاقات التكنولوجية للإنتاج والبت التلفزيونيين، مع التطورات المسجلة في العالم سيما ما تعلق منها بالتكنولوجيات الحديثة، وهي تهدف إلى الاستجابة للحاجات في مجال التغطية الإذاعية والتلفزيونية.

تنصب جهود الحكومة في مجال البحث العلمي على تزويد البلاد بقدرات الدراسة والبحث الضرورية لرفع تأهيل أداة الإنتاج الوطنية.

وهكذا، تم في مجال الإنتاج العلمي إعداد واعتماد 26 برنامج بحث سبعة (7) منها خلال سنة 2001، وتشمل هذه البرامج الوطنية كافة مجالات النشاط الوطني. ومن هنا، فإن 1176 مشروع بحث هي اليوم قيد الإنجاز بتمويل من الصندوق الوطني للبحث العلمي بمبلغ إجمالي قدره 5,1 ملايين دج سنة 2001.

ويجند نشاط البحث العلمي هذا اليوم أكثر من 10000 باحث و أستاذ و مُعلم أو أستاذ - باحث، وهو عدد مرشح للارتفاع تبعا للإجراءات التحفيزية التي أقرتها الحكومة في 01 أكتوبر 2001 لفائدة الباحثين المشاركين.

ففي إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، خست أهداف البحث -أساسا- توفير شروط إشراك الموارد البشرية العالية الكفاءة والتأهيل في مسار النمو الاقتصادي. ويخص هذا البرنامج التكميلي الطموح سيما تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة والتكنولوجيات الفضائية والتكنولوجيات الحيوية، ويستفيد من أزيد من 12 مليار دج على مدى ثلاث سنوات.

حضرة السيد الرئيس المحترم،
حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،
بخصوص مجال الشؤون الدينية والأوقاف، حددت الحكومة توحيد المرجعية الدينية وتحسين أداء مهام المسجد وتعزيز سيادة القانون وترقية المرفق العام كهدف أساسي لها.

وعلى صعيد التأطير، تم التركيز على التكفل بالمساجد من خلال توطيد العلاقات مع الموظفين العاملين بها وحماية المسجد من السلوكات غير المطابقة للمهام الأساسية المنوطة به والمحددة في التشريع وكذا حصرها في أعمال العبادة والثقافة والتثقيف.

وقد حظي مجال التراث التاريخي والثقافي المتعلق بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة نوفمبر الخالدة باهتمام متزايد فيما يتعلق بالحفاظ عليه وبتثمينه، وقد تواصلت عمليات جمع المعطيات والمادة التاريخية (وثائق وشهادات) والدراسة والتصنيف والتقنين.

وسيتضمن آفاق سنة 2002 دعم الجهود في مجال الحماية والترقية الاجتماعية للمجاهدين وذوي الحقوق، أما بخصوص التراث التاريخي والثقافي المرتبط بثورة نوفمبر فستُعزَّزُ عملية حمايته وتثمينه.

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،

استلزمات الأوضاع الصعبة التي يعيشها قطاع الصحة العمومية تعبئة حقيقية للحكومة أخذت نتائجها تتجلى تدريجيا، نظرا إلى الاختلالات الخطيرة التي تميز القطاع وكذا الطلب المتزايد على العلاج.

مسّ التحسن المسجل جوانب حاسمة من نشاط هذا القطاع وهي:

- في مجال التنظيم والتسيير، تمحورت الإجراءات المتخذة حول إعادة الاعتبار إلى القطاع العمومي وتحسين التغطية الصحية والتكفل بالمرضى من خلال:

. تعيين الأطباء المختصين في المصالح ذات الأولوية، في إطار الخدمة المدنية،

. إنشاء فرق متنقلة قصد التكفل بسكان المناطق المعزولة والمحرومة ودعم الفرق الموجودة بالعتاد والموارد البشرية.

. توأمة بعض المصالح الاستشفائية في المراكز الكبرى للشمال مع مستشفيات الجنوب.

. الشروع في تنفيذ برنامج تجديد الأجهزة الطبية واقتنائها.

- في مجال التمويل، ينبغي أساسا تعزيز الإجراءات المتعلقة بما يأتي:

* تطوير العلاقات التعاقدية بين مؤسسات الصحة

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،

بخصوص الشبيبة والرياضة، اتخذت سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز نشاطات القطاع وبعثها في شتى المستويات والبياديين. وبهذا الصدد، يشكّل الاتصال والحوار في وسط الشباب أحد محاور العمل التي تحظى بالأولوية في برنامج الحكومة.

تجسد نشاط الترفيه خلال الموسم الصيفي 2001 في فتح 132 مركز اصطياف استفاد منها 70.000 شاب من ولايات الجنوب والمناطق المحرومة وعائلات ضحايا الإرهاب.

كما تميز نشاط المبادلات و سياحة الشباب على الصعيد الوطني والدولي بتنظيم بلادنا للدورة الخامسة عشرة للمهرجان العالمي للشبيبة والطلبة الذي سجل مشاركة 13000 شاب منهم 6000 أجنبي جاءوا من 137 بلد.

وبخصوص التجهيزات، تم استلام 25 مرفقا رياضيا (3 دور شباب وملعب واحد و10 قاعات متعددة الرياضات و3 مسابح و8 مركبات رياضية جوارية)، كما سيتم استلام 47 مرفقا آخر قبل نهاية سنة 2001.

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،

في مجال الحماية والترقية الاجتماعية للمجاهدين وذوي الحقوق، سمحت العمليات المتعلقة بالمنح بمعالجة وتسوية أزيد من 20.000 ملف.

وقد تم الموازنة تطبيق الإجراءات المتعلقة بزيادة منح كل شرائح المجاهدين وذوي حقوق الشهداء، وينحدر هذا الإجراء من رفع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون وتحسين التكفل بهم طبيا.

والنشاطات ذات المنفعة العامة) بتشغيل أكثر من 145.000 شخص بالمقابل الدائم.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن برنامج الأشغال والأنشطة ذات المنفعة العامة قد استفاد في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، من موارد مالية قدرها 9 ملايين دج للفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2004، منها مليار دج خصص لمشروع السداسي الثاني من سنة 2001، وذلك من أجل النهوض بالتنمية المحلية.

أما بخصوص ترقية التشغيل الدائم، فقد سمحت تدخلات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بمنح أكثر من 5300 قرض دون فائدة وبقيمة تفوق 1,5 مليار دج لتنمية المؤسسات المصغرة. وهكذا، فإن العدد الإجمالي للمشاريع المدعومة من هذا الصندوق (والبالغ عددها أكثر من 37.700 مشروع) مكّن من إحداث أزيد من 105.000 منصب شغل مباشر بغلاف مالي إجمالي قدره 11 مليار دج.

سيزيد عدد المؤسسات المصغرة المرتقب عند نهاية السنة المالية 2001 عن 7000 مؤسسة ينتظر منها توفير أكثر من 21.000 منصب شغل لقاء تدخل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بمبلغ يتجاوز ملياري (2) دينار علماً أنه منح أكثر من 2600 قرض مصرفي في إطار النظام الخاص بالقرض المصغر.

وتنوي الحكومة الشروع، اعتباراً من شهر يناير القادم، في عدد من الأعمال الرامية إلى تيسير تنفيذ مختلف الترتيبات الموجودة من خلال البحث عن نقاط التكامل والتوافق بين هذه الأدوات، وذلك سعياً إلى الاستعمال الأمثل للموارد المالية ومن ثمة فتح المجال لارتفاع محسوس في مناصب الشغل المحدث.

وسعياً إلى تحسين تسيير سوق العمل وتطوير المرفق العام في مجال الشغل، تعتزم الحكومة، ابتداءً من سنة 2002، تنفيذ إجراءات ترمي إلى:

وصناديق الضمان الاجتماعي وكذا تقييم ودعم الاتفاقيات المبرمة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بشأن الخدمات العالية الاختصاص لتقليص عمليات العلاج بالخارج.

* البحث عن موارد إضافية للتمويل وتعبئتها من خلال اللجوء إلى شركاء آخرين مثل التأمينات الاقتصادية والتعاضديات.

وبخصوص الأدوية، تهدف الإجراءات المتخذة إلى تحسين تسيير المنتجات الصيدلانية الاستشفائية بغية تحقيق وفرة هذه المواد وإعداد برنامج للتمويل الاستعجالي لمؤسسات الصحة بالأدوية الأساسية.

وبخصوص الأعمال الصحية، أوليت أهمية خاصة للوقاية بشكل عام ولتحسين التكفل بالصحة في بعض الأوساط المعينة مثل الوسط المدرسي، الوسط الجامعي، والسجون والوسط المهني.

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،

في انتظار انتعاش الاستثمار المنتج الكفيل وحده بإحداث مناصب العمل وضمان تنمية مستدامة، واصلت الحكومة عملها الرامي إلى تنشيط مختلف التدابير الموجودة في مجال إحداث مناصب الشغل وعقلنتها. وتهدف هذه التدابير التي تستهدف الشباب أساساً، إلى تخفيف الضغط عن سوق العمل.

وبالنسبة إلى برامج التشغيل الانتظارية، تجدر الإشارة إلى أن أزيد من 140.000 شخص (37.000 منصب بالمقابل الدائم) قد استفادوا من هذه البرامج في إطار الأعمال المأجورة للمبادرة المحلية، وأكثر من 10.000 من حاملي الشهادات الجامعية والتقنيين السامين في إطار برنامج عقود ما قبل التشغيل.

ومن جانب آخر، سمحت برامج الأشغال والنشاطات ذات المنفعة العامة (الأشغال المستهلكة ليد عاملة مكثفة

* مراجعة قائمة الأدوية القابلة للتسديد من الضمان الاجتماعي.
* إقرار سعر مرجعي يستعمل كقاعدة لتسديد الأدوية.

وقد أنجزت أعمال عديدة من أجل حماية المعوقين أو الأشخاص الذين يعانون من أوضاع اجتماعية صعبة وإدماجهم اجتماعياً. وتتمثل هذه الأعمال فيما يأتي:
* الشروع في تنفيذ خمسة (05) مشاريع نموذجية خاصة بتنمية المجموعات في إطار برنامج مكافحة الفقر والإقصاء في ولايات وهران، غليزان، أم البواقي، الجزائر، وسوق أهراس بقيمة 700 مليون دج تسمح بإحداث 10000 منصب عمل.

* تخصيص 645 حافلة للنقل المدرسي لفائدة البلديات المعوزة. ومن المقرر أن تمنح 250 حافلة أخرى سنة 2002.

* وضع عملية مائة الهلال وتنفيذها في شهر رمضان المعظم.

* تنظيم التكوين عن بعد لفائدة 900 معوق إعاقه حركية معوز.

* مشاركة الصندوق الوطني للتضامن في تمويل إنجاز سكنات تطويرية من خلال مساعدات مقدمة لفائدة 6150 عائلة معوزة وعائلات ضحايا الإرهاب بمبلغ قدره 647 مليون دج سمح بإحداث 12250 منصب عمل.

كما تم إنجاز برامج مساعدة اجتماعية نذكر منها أساساً:
- مجانية الأدوية لحوالي 35000 مريض مزمن من خلال اتفاقية موقعة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمبلغ 206 ملايين دج.

- رفع سعر اليوم الغذائي وزيادة قروض الميزانية بنسبة 18,33٪ أي بمبلغ يزيد على 2,5 مليار دج من أجل التكفل الإقليمي بالسكان المعوزين، مثل المعوقين والمسنين والأطفال المحرومين من العائلة والأطفال الذين يعانون خطراً معنوياً.

- رفع القروض الممنوحة في إطار الشبكة الاجتماعية (منحة جزافية للتضامن والتعويض عن نشاط المنفعة

- تحديث الوكالة الوطنية للتشغيل،
- تنويع مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ودوره، وتوجيهه إلى نشاطات الحفاظ على الشغل.
- إعادة الاعتبار إلى مفتشية العمل،

ومن منطلق قناعتها الراسخة بمزايا الحوار والتشاور، أشركت الحكومة، بشكل منتظم، الشركاء الاجتماعيين في دراسة ومعالجة كل الملفات ذات الأهمية الوطنية. وهكذا، فقد أسفر التشاور حول الانشغالات المتعلقة بعالم الشغل، الذي جرى بمناسبة اجتماع الثلاثية في نوفمبر 2000، عن زيادة أجور عمال الوظيف العمومي بـ 15٪ ورفع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون من 6000 إلى 8000 دج شهرياً.

كما تم مؤخراً، في كنف التشاور والتحاور، التكفل بعدة انشغالات منها مسألة الأجور المتأخرة لأكثر من 40.000 عامل حيث اتخذ قرار دفعها أثناء آخر لقاء عقدته الحكومة مع الشريك الاجتماعي.

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،

تستهدف الأعمال المسطرة في مجال الضمان الاجتماعي الإصلاح الضروري لنظامنا الوطني للضمان الاجتماعي، وتحسين أداءات صناديق الضمان الاجتماعي والتحكم في التكاليف الصحية.

لقد انصبت جهود الحكومة في هذا المجال على تحسين تحصيل الاشتراكات لصناديق الضمان الاجتماعي وكذا على نوعية الخدمات المقدمة للمؤمنين اجتماعياً وذوي حقوقهم، سيما من خلال رفع المنح والريع وتنمية نظام غير الدافع (TIERS PAYANT) من خلال عقد اتفاقيات مع الصيدليات.

وتجدر الإشارة بخصوص التحكم في التكاليف الصحية، إلى الأعمال الهادفة إلى:

المعاهدة المتضمنة إنشاء الاتحاد الإفريقي، التي عرضت عليكم للمصادقة وأود أن أبرز في هذا السياق مساهمة الجزائر في الجهود الهادفة إلى تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في القارة الإفريقية.

ولا يفوتني أن أذكر، في هذا المقام، بالدور الذي لعبه فخامة رئيس الجمهورية - شخصياً - في بلورة اتفاقية الجزائر التي وضعت حداً للنزاع المسلح بين "إثيوبيا" و"أرتيريا"، وكذا مساهمته الحثيثة في المبادرة الإفريقية الجديدة التي حظيت بتأييد صريح من الشركاء الرئيسيين للقارة الإفريقية عبر العالم.

- ومواصلة المسار الذي يتوقع نتيجته بعقد اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في الوقت نفسه.

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،

ينحدر مسعانا، في هذا الإطار، من ضرورة التوفيق بين المقتضيات التي يفرضها توازن المصالح ومراعاة خصوصيات اقتصادنا الوطني.

وهكذا تتواصل المفاوضات الخاصة باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بوتيرة منتظمة، بهدف التوصل إلى هذه الاتفاقية قبل نهاية السنة الجارية بإذن الله ومشيتته.

وقد انتهت التفاوضات بشأن ستة (6) ملفات من مشروع الاتفاقية المتضمن تسعة (09) ملفات. وستكون الجولات القادمة حاسمة، لأنها ستتيح تسوية مسائل حساسة وبالغة الأهمية كحرية نقل السلع، سيما منها المنتجات الفلاحية، والمنتجات الفلاحية المحوطة، ومنتجات الصيد البحري.

أما بخصوص تبادل الخدمات، وهو جانب يستهدف تطوراً محسوساً على مستوى العالم، فإننا نفضل البحث عن تسوية ارتقائية.

العامة)، التي سمحت بتقديم مساعدة اجتماعية لفائدة أكثر من مليون شخص من المعوزين، بحوالي 13٪ لتبلغ القيمة الإجمالية السنوية أزيد من 10 ملايين دج.

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،

يرمي عمل الحكومة على الصعيد الخارجي، أولاً وقبل كل شيء إلى إثبات مكانة الجزائر في محفل الأمم بفضل وجودها الحثيث على الصعيدين الإقليمي والدولي.

إن جهودنا من أجل توسيع أسسنا التنموية وتجديدها تفرض علينا مواكبة التطورات المعقدة للعالم المعاصر، والتخفيف من وزن القيود التي تمارسها من جهة، وتأمين استقلالية عمل وتصرف بلادنا من جهة أخرى تكون واسعة بقدر المستطاع في محيط دولي يطلع في كل ساعة بجديد، محيط تزداد ضغوطه بصورة متفاقمة .

ومن ثمة، فإن العمل الخارجي للجزائر يراعي، في آن واحد، الدفاع عن مصالحها الثابتة ودعم إدماجها في الاقتصاد العالمي وفقاً للأهداف التنموية الوطنية.

وفي هذا المنظور، وبناء على توجيهات السيد رئيس الجمهورية، تمحور نشاطنا أساساً حول ما يأتي:

- إعادة بعث مسار الاندماج المغاربي، الذي يشكل خياراً استراتيجياً بالنسبة إلى الجزائر، وهكذا أعيد تنشيط هياكل اتحاد المغرب العربي، على إثر الاجتماعين اللذين عقدتهما لجنة متابعة الاتحاد المغربي واللذين احتضنتهما الجزائر في شهري مارس وجويلية من السنة الجارية، كما تمت إعادة تنشيط اللجان المختلطة الكبرى تجسيدا للهدف ذاته.

وقد أتيت لي، خلال الأشهر الماضية، شرف ترأس اجتماعات اللجان المختلطة الجزائرية - الموريتانية، والجزائرية - الليبية، والجزائرية - التونسية مع نظرائي. - بناء صرح الاتحاد الإفريقي من خلال التصديق على

فرغم بعض الأعمال المتفرقة والمحددة الموقع التي يقترفها العنف الإرهابي الأعمى، يتعزز الوضع الأمني شيئاً فشيئاً بفضل الجهود الدؤوبة لمصالح الأمن، التي رجعت في معظمها إلى مهمتها الأصلية وهي مكافحة الإجرام، سيما الذي يمس الاقتصاد الوطني وسلامة المواطنين.

وهكذا، فإن إعادة نشر عمل مصالح الشرطة والدرك الوطني قد أفضت إلى تفكيك شبكات عديدة تتعاطى الاتجار بالمخدرات وتزوير الأوراق النقدية، والمتاجرة بالعملة الصعبة، وهي كلها آفات تنخر الاقتصاد الوطني في الصميم، تلك الآفات التي تكاثرت وتفشت تحت وطأة الإرهاب الشنيع.

وتعد هذه الفعالية المتزايدة في مكافحة الإجرام أقوى حجة على أن الدولة تسترجع -تدريجياً- سلطتها وهيبته واستضحى الأمور تتحسن باستمرار، لأن الكفاح ضد الإرهاب سيتواصل دون هوادة إلى أن يختفي كليا من مجتمعنا، ويعود الفضل في ذلك إلى تضافر جهود الجيش الوطني الشعبي وكل أسلاك الأمن، وإلى وعي الشعب الجزائري ويقظته المستمرة.

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،

لاشك أن الوضع الدولي يتميز، في الوقت الراهن، بما خلفته الاعتداءات المقترفة يوم 11 سبتمبر الماضي من انعكاسات سلبية وعواقب وخيمة، تلك الأحداث الأليمة التي عبرت الحكومة الجزائرية، مباشرة بعدها، عن تعاطفها مع الشعب الأمريكي وعميق مواساتها لعائلات الضحايا.

وإذا كانت الحكومة الجزائرية ترى أنه آن الأوان اليوم لعمل شامل ومنسق على الصعيد الدولي لمكافحة الإرهاب، وهو عمل ما فتئت تدعو إليه منذ أن أخذ الوحش الهمجي الأعمى يعيث فسادا في أرض الجزائر الطيبة والذي قاسى منه الشعب الجزائري الأبى أشد العذاب منذ عشرية خلت، فإنها تتأسف، وما بوسعها غير ذلك، تتأسف أشد التأسف لأن اهتمام المجموعة الدولية

كما يبقى التفاوض بشأن جانب لا يقل حساسية هو الإرهاب وحرية تنقل الأشخاص، ذلك الموضوع الذي نعيده عناية خاصة.

أما بخصوص انضمام بلدنا إلى المنظمة العالمية للتجارة فقد قامت الحكومة بـ:

- وضع جهاز حكومي يتولى توجيه هذا المسار ومتابعته،

- تحيين المذكرة حول النظام التجاري للجزائر الموجهة إلى أمانة المنظمة العالمية للتجارة، التي تحدد رزمة التغييرات الواجب إدخالها على إطارنا التشريعي لتكييفه مع مقتضيات التجارة العالمية.

ومن المتوقع أن تتمثل المرحلة القادمة لهذه المحادثات في اجتماع مجموعة عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلفة بملف انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، وسيكون هذا الاجتماع بمثابة الاستئناف الرسمي للمفاوضات.

إننا نحدث الظروف المواتية لاندماجنا في الاقتصاد العالمي بتوظيف الدبلوماسية في خدمة التنمية الشاملة للبلاد، من خلال التوفيق المنسجم بين النشاط الخارجي وسياستنا الاقتصادية،

ومعنى هذا أن الدبلوماسية الجزائرية، التي عرفت كيف تستخلص العبر من العولمة والاندماج الإقليمي والواقع الاستراتيجي الجديد، تمكنت بفضل عملها الحثيث والمبدع من المساهمة مساهمة ملموسة في إيجاد الشروط الضرورية للاستقرار الداخلي للجزائر وإشعاعها الدولي.

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،

لقد تمكنا باعتماد فضيلة الحوار والتحاور ضمن المبادئ التوجيهية للإدارة والتسيير الرشيد من الحفاظ على الأجواء الاجتماعية ومن ثمة الاستقرار اللازم لتحريك عجلة الاقتصاد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
(تصفيق).

الرئيس: شكرا للسيد رئيس الحكومة. أعرف أنه كان بالإمكان تقديم ملخص لهذا العرض في بضع دقائق لكن احتراما للمؤسسة ولنوابها أباي السيد رئيس الحكومة إلا أن يقدم العرض كاملا، حتى يتحمل مسؤوليته عن كل كلمة من الكلمات التي قالها. كما يريد من خلال هذه الرسالة أن يعبر عن مدى التقدير والاحترام اللذين يكتنهما للهيئة التي ننتمي إليها. فشكرا له.
(تصفيق).

كما نشكره على تسليطه الضوء على كافة الجوانب المتعلقة بالبرنامج الذي صادقتم عليه السنة الماضية.

وإليكم بعض المعلومات الخاصة بأشغالنا اعتبارا من يوم السبت: لقد بلغ عدد المسجلين إلى حد الآن، 225 مسجلا، وأنتم تعلمون أن القائمة ماتزال مفتوحة.

وأعلم أن جل المجموعات البرلمانية سوف تجتمع مساء أو غدا، لذا أرجو من السادة رؤساء المجموعات التكيف مع هذا المعطى والتكيف مع ما تم الاتفاق عليه حول كيفية سير أشغال الجلسات القادمة، لهذا قد نضطر إلى عقد جلسات ليلية، وسوف يشرع في الجلسات في الوقت المحدد، وعليه، من حضر قد حضروا من غاب فقد غاب، وليكن هذا واضحا للجميع. وآمل من الإخوة والأخوات التفهم.

سوف تستأنف أشغالنا يوم السبت -إن شاء الله- في الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين.

شكرا لكم جميعا. رفعت الجلسة.

**رفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة
والدقيقة الرابعة عشرة صباحا**

منصب كله على الجانب العسكري للرد على أفغانستان ولا تعير الجرائم الخطيرة المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني أدنى اهتمام.

وتعبر الحكومة، في هذا المقام، عن انشغالها العميق أمام الاعتداءات بلا تمييز على الأرواح البريئة لسكان أفغانستان، وترى أن الوعي الدولي الذي تبلور بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ينبغي أن يسلط الأضواء على ضرورة تسوية عادلة وعاجلة للقضية الفلسطينية العادلة.

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إن بيان السياسة العامة هذا، الذي عرضته على مسامعكم، هو بحكم طبيعته نظرة مستقبلية أكثر مما هو حوصلة نشاط، فأنتم أدرى بفحوى نشاط الحكومة طوال السنة المنصرمة، فقد ساهمتم مساهمة قيمة ببناء بالدراسة والنقاش من خلال حرصكم الدؤوب على تزويد البلاد بالأدوات القانونية الناجعة الفعالة وعلى رفع انشغالات المواطنين وتطلعاتهم.

ولا يفوتني، في هذا المقام، أن أعرب لكم عن جزيل شكري وعميق تقديري لجهودكم الجليلة التي اتخذناها دعما متينا لعملنا.

تؤكد الحكومة أمام مجلسكم الموقر، تأكيدا راسخا، التزامها وتراهن على المستقبل الذي سيلعب فيه البرلمان -كعادته- دورا بارزا، وذلك حرصا منها على دعم الحوار والتحاور ومواصلته لكي تتوحد الجهود وتتأزر بصورة مثلى في خدمة الجزائر والجزائريين فقط.

أستسمحكم عذرا إن أطلت عليكم وأشكركم على حسن انتباهكم.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"
صدق الله العظيم.